وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس المدية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

القسم: علوم إنسانية.

الشعبة: تاريخ.

# العلاقات العثمانية المصرية بعد محمد علي باشا (1848م-1914م)

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر تخصص تاريخ الدولة العثمانية 1453م-1924م

إعداد :

-سعاد العرباوي

-سعاد مقداد

إشراف:

-د/ نادية طرشون

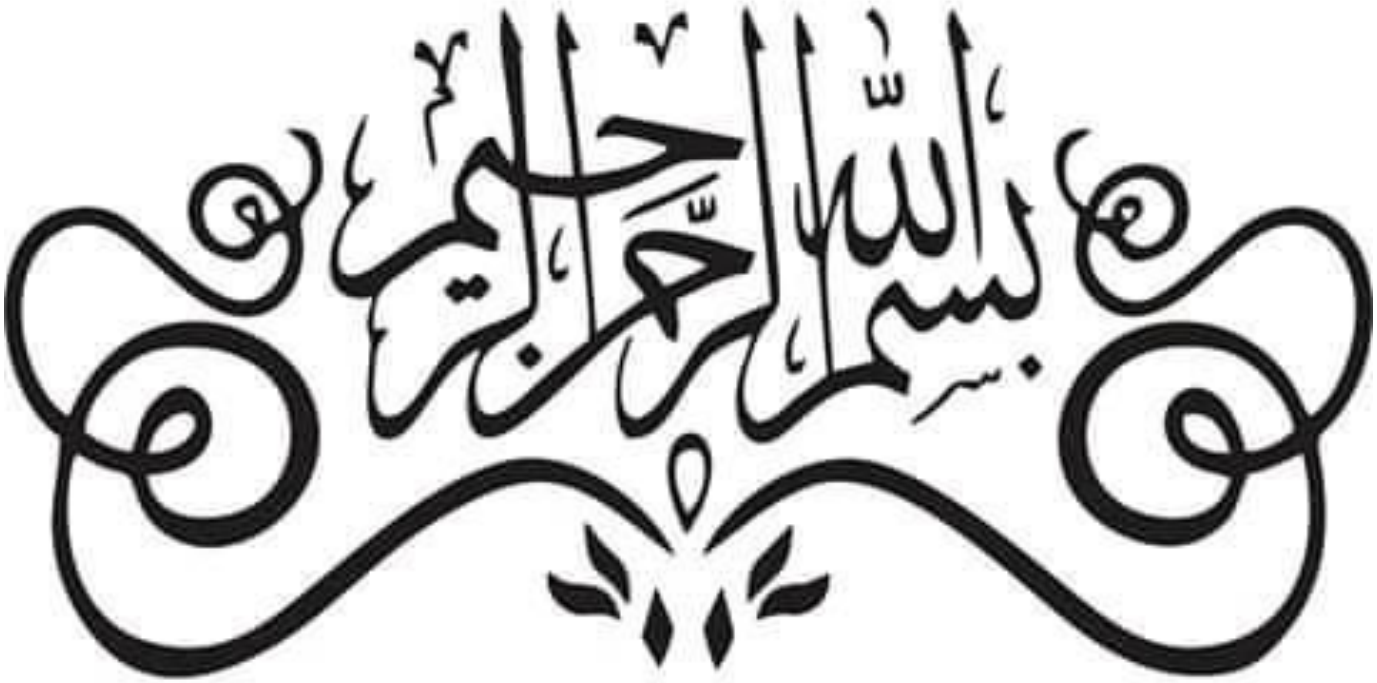
أعضاء اللجنة المناقشة

| الاسم واللقب | الرتبة العلمية | الصفة |
|---|---|---|
| -حكيم بن الشيخ | أستاذ دكتور | رئيسا |
| -نادية طرشون | أستاذة دكتوراة | مشرفا ومقررًا |
| -حميد قريتلي | الأستاذ | عضواً مناقشا |

السنـــــــة الجامعيـــــة

1440هـ/1441هـ

2019م/2020م


بسم الله الرحمن الرحيم

# الشكر وعرفان

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد بعد الرضى حمدا كثيرا مباركا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك إن وفقتني وزميلتي لإنجاز واستكمال هذا عمل.

كما نتقدم بجزيل الشكر وامتنان العظيم والتقدير عميق إلى الأستاذة المشرفة على ما منحته لنا من توجيه فجزاك الله عن أفضل ما جزى به الله عبده المخلصين.

وشكرا لكل من أسدى لنا معروفا وثناء لمن قدم لنا خيرا وعظيم الثناء لمن يواصلون العطاء فشكر جميع أساتذتي على إبداعكم وجميع صنعكم.

# الإهداء

إنه لا يسعني في هذا المقام إلا أن أهدي ثمرة جهدي إلى من لا أجد كلمات يمكن أن تمنحه حقه

فهو ملحمة الحب وفرحة العمر مثال التفاني والعطاء إلى والدي العزيز أطال الله عمره.

وإلى مثل الأصالة والثبات إلى من علمتني أصول الحياة وربتني على مكارم الأخلاق وعلمتني أن العلم سلاح العلماء

إلى من كانت لي سندا لي في الفرح والحزن وأحاطتني بذكر الدعوات إلى أجمل ما أهداني الله والدتي العزيزة حفظك الله وأطال في عمرك.

إلى عائلتي الصغيرة إخوتي وأخواتي وإلى كل أفراد العائلة الكبيرة وإلى رفيقاتي في الدراسة وإلى كل أساتذة الكلية وأمتن لكل من كان له الفضل في مسيرتي وساعدني ولو باليسير

سعاد

# الإهداء

إلى روح والدتي رحمة الله عليها

إلى من علمني العطاء دون الانتظار إلى من علمني الصبر على الأحزان أبي العزيز

إلى من كان أخا وأبا ومعلما ومرشدا إلى سندي وعوني أخي الغالي محفوظ حفظه الله

إلى من هم سندي إخوتي وأخواتي وكل العائلة

إلى كل من ساعدني من قريب وبعيد

سعاد

# قائمة المختصرات

**قائمة المختصرات:**

| | |
|---|---|
| د.ن.ط | دون طبعة |
| ص، ص | من الصفحة إلى الصفحة |
| ال.د.ع | الدولة العثمانية |
| ج | جزء |
| ط | الطبعة |
| تر | الترجمة |
| د.ب.ن | دون بلد النشر |

# المقدمـــــــــــة

**مقدمة:**

إن التاريخ السياسي في مجاله متعلق بالعلاقات الدولية هو سجل للمعاهدات والمفاوضات، وغير ذلك من المظاهر والاحتكاكات والارتباطات التي تجري بين الدول ببعضها البعض.

فالدخول العثماني لمصر لم يقلل من مكانتها السياسية الاقتصادية والاجتماعية، بل ظلت أهم الولايات الدولة العثمانية.

وتعد فترة النصف الثاني من القرن التاسع عشر محطة تاريخية هامة في تاريخ مصر في ظل الحكم العثماني، وهي فترة الخلفاء محمد علي باشا(1848-1914م) اعتبرت فيها مصر دولة مستقلة تابعة للسيادة العثمانية، كما منحت حكم شبه ذاتي للنظام الخديوية مصر، كما شهدت هذه الفترة زيادة النفوذ

الأجنبي في مصر ومحاولات إيجاد مصالح لهم واحتلالها نظرا بموقعها الاستراتيجي متميز وجعلها متحصنة ما بين البحار والصحاري، إن البحث في العلاقات بين دولة العثمانية ومصر في تلك الحقبة شهدت أحداثا هامة تستحق البحث عنها خاصة في مجال السياسي والعسكري واقتصادي وبذلك كانت علاقة متنوعة بين الدولة العثمانية حكام ما بين حكام حافظوا على ولاءهم وعلاقتهم بدولة العثمانية وحكام انتهجوا سياسة مغايرة الا وهي الولاء للغرب.

## الأسباب اختيار الموضوع:

**الأسباب الذاتية:**

- ❖ الرغبة في دراسة حقبة من حقب مصر في الفترة العثمانية.
- ❖ معرفة نوعية العلاقات العثمانية المصرية في فترة خلفاء محمد علي باشا.
- ❖ معرفة السر وراء استمرار العلاقات العثمانية المصرية رغم الفتن واضطرابات والتدخلات الأجنبية.

**الأسباب الموضوعية:**

- ❖ إلقاء الضوء على أهم مرحلة من تاريخ مصر وإبراز أهميتها.

- التعرف على نوع العلاقات التي كانت تربط مصر بدولة العثمانية والدول الأوروبية.
- التعرف على أهم حكام مصر الذين خلفوا محمد علي باشا وأهم إنجازاتهم.

**أهمية الدراسة:**

- تهدف الدراسة إلى معرفة نوعية العلاقات التي كانت بين مصر في نصف الثاني من القرن 19م وبداية القرن 20م وإبراز أهم الأحداث والوقائع في تلك الفترة.

**الإشكالية:**

- تتمحور الإشكالية الأساسية حول طبيعة العلاقات العثمانية المصرية بعد محمد علي باشا1914-1848م ومن هذه الإشكالية نقوم بطرح الأسئلة التالية:
- كيف كانت العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية بين مصر والدولة العثمانية بعد محمد علي باشا، وماهي السياسة التي انتهجها حكام مصر اتجاه الدولة العثمانية.
- كيف كانت العلاقات مصر بدول الأوروبية وما موقف الدولة العثمانية منها، وماهي الإجراءات التي قامت بها الدولة العثمانية اتجاه التجاوزات الأوروبية في مصر.
- ما مدى قدرة حكام مصر على القيام بتطوير البلاد والنهوض بها وإصلاحاتها الداخلية.

**الدراسات السابقة:**

لم نعثر على الكثير من الدراسات السابقة، كل الموضوعات التي تناولت مذكرات كانت تخص دائما العلاقات مصر في عهد محمد علي باشا.

**المنهج المتبع:**

استخدمنا المنهج التاريخي الوصفي في ساقة الأحداث وتسلسلها، اعتمدت عليه في الاستعراض ووصف وتقصي الأحداث والوقائع منذ بداية العلاقات مع خلفاء محمد علي باشا إلى غاية الاحتلال البريطاني.

**الخطة المعتمدة.**

مقدمة، ثم مدخل تناولنا فيه ملامح علاقات العثمانية المصرية بعد تسوية 1840.

المبحث الأول بعنوان علاقة مصر مع السلاطين العثمانين والذي قسمناه إلى ثلاث مطالب

**أولا**: العلاقات السياسية.

**ثانيا**: العلاقات العسكرية.

**ثالثا**: العلاقات الاقتصادية.

أما المبحث الثاني فكان بعنوان علاقات مصر مع الدول الأوروبية تطرقنا أولا إلى العلاقات العثمانية المصرية، ثم علاقات مصر مع بريطانيا وعلاقات مصر مع فرنسا.

أما المبحث الثالث بعنوان الإصلاح الداخلي تناولنا فيه الإصلاحات الإدارية بإضافة إلى الإصلاحات القضائية، وأخيرا الإصلاحات الاقتصاديةوالثقافية.

## أهم المصادر والمراجع:

اعتمدنا على جملة من المصادر والمراجع لدراسة هذا الموضوع ومن المصادر ونذكر:

عبد الرحمان الرافعي عصر إسماعيل الذي أفادنا كثيرا في العلاقات بين الولاة والسلاطين، وعلاقة مع الأوروبيين خاصة مشروع قناة السويس، وكذلك كتاب جورج يانج، تاريخ مصر من عهد المماليك إلى عهد إسماعيل، في هذا الكتاب يتكلم عن الإصلاحات الداخلية التي قام بها ولاة مصر من أجل تحسين أوضاع الداخلية لمصر ومحاولة الاستقلال عن الدولة العثمانية.

ومن المراجع نذكر محمد صبري تاريخ مصر من محمد على إلى اليوم، هذا الكتاب يتناول تفاصيل علاقات مصر مع الدولة العثمانية ووقوف إلى جانبها في الحروب وتقديم يد العون إليها من خلال مشاركة الجيش المصري في الحروب العثمانية.

**الصعوبات.**

مشكلة التكرار في المحتوى والمضمون لأغلب المؤلفات التي تناولت الموضوع.

# مـــــــــــدخل

## ملامح العلاقات العثمانية المصرية بعد تسوية 1840م:

قد شهدت فترة محمد على باشا أحداث وتغيرات مهمة فقد أسس حكومة قوية وجيش قوي، وكان نفوذ السلطان في مصر نفوذا اسميا فقد حصل "**محمد علي باشا** "على الاستقلال الحقيقي.

غير أن **تسوية لندن** 1840م وفرمان 1841م وما صحبها كانت بداية لفترة جديدة في تاريخ مصر[1]

فكانت بذلك التسوية السبب الرئيسي لخضوع محمد علي لضغوط العثمانية والأجنبية واستمرت أرجوحة التوازنات بين إنجلترا وفرنسا.[2]

فمعاهدة لندن التي وقعت 1840م من طرف الدولة العثمانية، إنجلترا، روسيا وأسرت فرنسا على عدم التوقيع واتفقوا حول قضية محمد على باشا وتوسعات على حساب الأرضي دولة العثمانية والتي كانت سبب في تقليص صلاحياته.[3]

فاتفاقية لندن وتسوية 1841م حددت وضع مصر الدولي وربطتها ربطا وثيقا بالدولة العثمانية وميزتها عن الولايات الأخرى، فقد كان الحاكم مصر من أسرة محمد على باشا من أتباع السلطان ورعياه، وعليه أن يتوجه في بداية حكمه إلى الأستانة لاستلام خلعه أو توليته، وأن يصك النقود ويجني الضرائب باسم السلطان وجيشه جزء لا يتجزأ من الجيوش العثمانية، فقد كان الاعتراف لأبناء محمد على باشا بحق الوراثة في مصر ينشأ بها أسرة حاكمة تتعاقب على عرشها في الوقت الذي كانت العودة الحياة إلى البحر الأبيض تفتح فيها أمامها أفاقا واسعة[4]

ولقد اهتم خلفاءه بمسائل مهمة استمدت أصولها منذ محمد على باشا وهي العلاقات مع السلطان، والعلاقات مع الدول الأوروبية، وإصلاح الداخلي، فقد حاولوا تحسين العلاقات مع الدولة العثمانية وتجنب النفوذ

---

[1]- عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، د.ن.ط، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت، لبنان، 1975م، ص215.

[2]- يلماز أوزاتونا، تاريخ الدولة العثمانية تر، عدنان محمود سلمان، ط2، مؤسسة فيصل لتمويل، إسطنبول، تركيا، 1994م، ص36

[3]- محمد سهيل طاقوش، تاريخ الدولة العثمانية من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ط2، دار النفاس، بيروت، لبنان، 2003، ص367.

* **محمد على باشا:** ولد في مدينة قولة عام 1769م وهو ألباني مسلم من أسرة علوية وحاكم مصر من 1805م-1848م.للمزيد أنظر محمد شفيق غربال، محمد علي الكبير، مؤسسة الهنداوي لتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، 2002م، ص12.

* **معاهدة لندن:** أهم ما جاء فيها أن يعيد محمد علي باشا الأماكن المقدسة والشام وغيرها شرط أن تبقى مصر وراثية له ولأسرته وحددت أن يدفع محمد علي باشا التسوية إلى الباب العالي للمزيد أنظر فريد بك، محامي تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص484.

[4]- أحمد عبد الرحيم مصطفى، علاقات مصر بتركيا في العهد الخديوي إسماعيل (1863م-1879م)، د.ن.ط، دار المعارف، إسكندرية، مصر، 1968، ص5، ص6.

الأجنبي الذي تكون فيمل بعد بلون الوصاية، خاصة بعد أن فتحت مصر أمام التدخل الأجنبي باعتبارها طريقا رئيسيا لمواصلة العالمية، هذه الدول التي فرضت نفسها متخذة ذريعة التسوية لإنهاء الخلافات بين ال.د.ع ومحمد علي باشا[1]

وأبرز ما ميز تاريخ مصر في الفترة الأخيرة من حكم محمد على باشا هي المحاولات التي بذلتها ال.د.ع لإرجاع مصر إلى حضيرتها، ولم تفقد الأمل في إعادة فرص سيطرتها التامة على مصر، إذا سنحت الفرصة حتى يأتي والي جديد لا يتمتع بقدرة وكفاءات محمد على باشا، هذا الأخير الذي أخذ تدريجيا يسلم زمام الأمور لابنه إبراهيم باشا[2]

ومن أجل تحسين العلاقات المصرية العثمانية أكثر قام محمد على باشا بزيارة السلطان العثماني سنة 1846م ولقد أنعم عليه السلطان عبد المجيد أول بالعديد من الرتب أبرزها الصدر الأعظم، وبعد عودته إلى مصر تخلى عن الزي التقليدي الذي اعتاد أن يلبسه ووضع على رأسه الطربوش[3]

لكن كل هذه المظاهر لم تغير عن أطماع الباب العالي لإرجاع مصر تحت سلطتها، كل هذا أتاح لدول الأوروبية التدخل في شؤون مصر وتحقيق مصالحها في البلاد فمحمد علي باشا كان حريص عل أن لا يصطدم بالسياسة الأوروبية أو بالقوة البحرية الأوروبية فقد كان على صداقة مع بريطانيا وفرنسا، فبريطانيا لم تنظر بعين الارتياح لتقارب بين فرنسا ومحمد على باشا الذي ظل تؤيده على النزاع بينه وبين السلطان، لكنها تراجعت في النهاية وتخلت عنه وأبقت على مصالحها في مصر وعينت قنصلا لها هناك "الكونت شايو" لتخفيف من حدة غضب محمد على وحدثت زيارات فرنسية إلى مصر كزيارة ابن لويس فليب ملك فرنسا لمصر 1845م التي رمى من خلالها تقوية النفوذ الفرنسي في حوض البحر الأبيض المتوسط.[4]

وعلى كل حال عرف محمد على أهمية مصر بالنسبة للدول الأوروبية خاصة إثر التنافس البريطاني والذي تمثل في الصراع بشأن مشروعي السكة الحديدية وقناة السويس، فمشروع سكة الحديد هو مشروع بريطاني عرضته على الوالي محمد علي باشا وهو خط حديدي يربط القاهرة بالسويس عوضا عن طريق الصحراوي، لكن إلحاحهم

[1]- عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص6.

[2]- أحمد مصطفى عبد الرحيم، المرجع نفسه، ص9.

[3]- صبحي وحيدة، في الأصول المسألة المصرية، ط1، دار الكتب الوثائق القومية القاهرة، مصر، 2011، ص156.

[4]- عمر عبد العزيز عمر، المرجع نفسه، ص216.

وجه بالرفض لأن الباشا كان مشغولا في بناء القناطر الخيرية التي كان لها الفضل الكبير في تنظيم الري في الوجه البحري، كما انزعج من ضخامة العمل والتكلفة وعدم التأكد من ربحه وبقي المشروع معارضا عليه حتى عهد الولي عباس حلمي الأول[1]، أما بالنسبة لقناة السويس فهو مشروع فرنسي صاحبته أسرة ديليسيبس التي كانت تربطها صلة الصداقة خاصة مع محمد علي باشا فقام الفرنسيون بعرض عليه المشروع لكنه رفضه لأنه استشعر ببعد النظرة ان القناة سوف تجعل مصر مطمع للنفوذ الأجنبي، وحين تولى سعيد حكم منح الفرنسيون هذا الامتياز من أجل تقليص الوقت الذي تستغرقه الرحلات فتختصر القناة المسافة بين لندن ونيودلهي إلى النصف، على الرغم من معارضة السلطان العثماني.[2]

هذه المشاريع ظلت تنافسية فكل بلد يطمح لإنشاء مشروعه في مصر وبسط نفوذه وبذلك دخلت مصر في مرحلة من أخطار المراحل التاريخية التي مرت بها.[3]

هذه المرحلة التي لم يستطع محمد علي باشا النهوض بها مجددا لسببين أولهما تقدمه في السن وتولية ابنه ابراهيم باشا فنصب قائم مقام 1847م ثم واليا على مصر من مارس إلى نوفمبر 1848م، حين لم يعد قادرا على القيام بواجبات الحكم، بعد رحلة طويلة وشاقة التي فقد فيها معظم أبنائه وهو على قيد الحياة وآخرهم وفاة إبراهيم باشا 1848م وهو أقرب أبنائه إليه[4]، وثانيا حالة مصر الداخلية بما حل بها من تراجع في مختلف المجالات خاصة من الناحية الاقتصادية والصناعة والتجارة وكذا تراجع النهضة الثقافية والعلمية.[5]

توفي محمد علي باشا 1849م تاركا صفحة خالدة في تاريخ مصر الحديث الذي جعل مصر تلعب في الوقت من أوقات دور الدولة الكبرى، ولا شك أن معاهدة لندن 1840م كانت درسا قاسيا ألقته السياسة الأوروبية على السياسة المصرية وربطتها بالدولة العثمانية[6].

---

[1]– عمر الاسكندري وسليم حسن، تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، 2012، ص197.

[2]– سهير حلمي، أسرة محمد علي، مكتبة الأسرة، القاهرة، مصر، 2003، ص147، ص148.

[3]– عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص217.

[4]– إلياس أيوبي، محمد علي سيرته وأعماله وآثاره، ط1، إدارة الهلال، مصر، 1923، ص136.

[5]– المرجع نفسه، ص136.

[6]– محمد صبري، تاريخ مصر الحديث من محمد علي باشا إلى العصر الحديث، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1996، ص89.

# المبحث الأول: علاقات مصر مع السلاطين العثمانيين

**أولا: العلاقات السياسية**

**ثانيا: العلاقات العسكرية**

**ثالثا: العلاقات الاقتصادية**

**أولا: العلاقات السياسية.**

لما تنازل محمد علي باشا لابنه **إبراهيم باشا**، توجه هذا الأخير إلى الأستانة[1]، بعدما أصدر الباب العالي بتوليته على الديار المصرية 1848م ولما وصل إلى رودس أهدى السلطان عبد المجيد إليه أجود ثمار حديقة سراي السلطانية، وعندما وصل إلى دار الخلافة توجه إلى القصر السلطاني تلقاه السلطان واقفا عند البهو وصافحه محييا.[2]

قام إبراهيم باشا بتنفيذ مهمات محمد علي، وأعار اهتماما كبيرا لتطور السياسي والاقتصادي لتحسين عمل جهاز الدولة التي كان قد نخرها الروتين والفساد.[3]

وأنتهز السلطان فرصة ولايته وسعى إلى نزع الامتيازات التي حصلت عليها مصر بموجب اتفاقية 1840م-1841م، فكان من أهم مهامه في تلك الفترة الحرجة تأكيد وتثبيت دعائم حكم محمد علي وذريته وتحصين الشواطئ المصرية تحسبا لأي هجوم، أما معظم أعماله فقد تمت بأثر رجعي في عهد أبيه فإرادة أن يفعل لابنه مثلما فعل والده فسافرا إلى الأستانة للحصول على فرمان وراثة لابنه الأكبر أحمد رفعت ونشرت الواقع المصرية أنباء لإعداد لهذا الاحتفال، ولكن وفاته المفاجئة ألغت كل التوقعات.

رغم مواهبه القيادية المتميزة فقد كان أقصر حكام أسرة محمد علي، حيث تولى الحكم في أفريل 1848م وتوفي في نوفمبر من نفس العام، وكان دائما يردد "أنا لست تركيا لقد جئت إلى مصر صبيا ومنذ ذلك الحين مصر تبني شمسها وغيرت دمي وجعلته دما عربيا".[4]

أما **عباس باشا** (1848م-1854م) فقد كان أكثر إخلاصا من جده وعمه في الولاء للدولة العثمانية، فشاء أن لزم موظفي ولايته بمكان يجري على موظفي إسنطبول من ارتباط بقواعد ارتداء طربوش وطريقة الزي،

---

[1]- محمد الأفندي البارودي، تاريخ العائلة الخديوية وتفاصيل الثورة العرابية، الفجالة، مصر، د.ن.ط، مطبعة الهلال، 1898، ص7.

* **إبراهيم باشا:** ولد في قولة وهو أكبر أنجال محمد علي وقائد الجيوش المصرية في الحروب الاستقلال، يقترن اسمه باسم أبيه، يعتبر المؤسس الفعلي للجيش المصري، قاد الحملة المصرية ضد الواهابين، 1816م-1819م وهزمهم، وانتصر على الأتراك في معركة الناصيين 1839، تولى الحكم في أفريل 1848م، وتوفي في نوفمبر من نفس السنة، للمزيد أنظر عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج1، ص 18.

[2]- إدوارد جوان، مصر في القرن 19، ط1، 1921، ص828.

[3]- لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ط9، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2007، ص170.

[4]- سهير حلمي، أسرة محمد علي، مكتبة الأسرة، مصر، 2012، ص130.

وحلق الذقون وأصر تعليمات تنص على ذلك، وأنشأ مدارس عسكرية وجعلها محصورة على أبناء الأتراك في الغالب وقام بالإلقاء الدروس في اللغة التركية في المدارس.[1]

وتظهر علاقته الفعلية مع ال.د.ع في ولائه ودعمه للعهود السياسية التي كانت تربطه بالسلطان، حيث كان يخشى انهيار السلطنة العثمانية وتقسيم دويلاتها بين الصقور الأوروبية، وقد منحه السلطان فرمان يخوله حق القصاص من الجناة دون استئذان الباب العالي وتعزيزا لسلطته في مصر[2].

أما العلاقة السلطان مع سعيد باشا (1854م-1863م) كانت علاقة مد وجزر فأعلن منذ توليته العهد عن شخصية الحقيقة، ووقع تحت طائلة النفوذ الفرنسي، فقد كان من الفرنسيين رفاق صباه ومعلميه ولهذا منحه فرديناند في نفس العام تولية الامتياز الأول لقناة السويس[3] أي بتاريخ 30 نوفمبر 1854م، وقد زادت هذه الخطوة من التبعية المصرية لدول الأوروبية وعجلت في تحويلها إلى مستعمرة[4].

كان شغله الشاغل مدة حكمه تنظيم الجيش لاعتقاده أنه ماهر في الفنون الحربية وكان يغير في النظام من حين إلى آخر، فتراه طورا يحبذ جيشه وطورا ينقصه إلى نصف ذلك العدد، واختار نقطة القناطر الخيرية وجعلها معسكرا لجيشه لاعتقاد أنه مركز حربي هام لصد الغرات خاصة بعد أن ساءت بينه وبين ال.د.ع بسبب قناة السويس، لتتحسن العلاقة بعد ذلك بعد مشاركة الجيش المصري في حروب القرم إلى جانب ال.د.ع[5].

أما إسماعيل باشا (1863م-1879م) فاتبع سياسة كسب ود السلطان، وبعد توليته الباشوية مصر 1863م اتجه إلى الأستانة ليستلم فرمان التولية من **السلطان عبد العزيز**، وأثناء تواجده في الأستانة وجه دعوة إلى السلطان عبد العزيز لزيارة مصر من أجل الحصول على الامتيازات، وهي الخطة التي رسمها إسماعيل باشا لتوسيع

---

[1]- محمد صبري، المرجع السابق، ص80، ص81.

[2]- إكمال الدين إحسان أغلو، الأتراك في مصر وتراثهم الثقافي، ج1، ط1، دار الشروق، إسطنبول، تركيا، 2006، ص130، ص133.

[3]- أحمد عبد الرحيم مصطفى، علاقات مصر بتركيا في عهد الخديوي إسماعيل (1863م-1879م)، دار المعارف القاهرة، مصر، 1968، ص11.

[4]- لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديثة، ط8، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 1985، ص173.

[5]- عمر الإسكندري وسليم حسن، المرجع السابق، ص217، ص218.

* إسماعيل باشا خديوي مصر (1863م-1879م): ثاني أبناء إبراهيم باشا، تربى في المدرسة التي أنشأها جده بالقصر العالي، ثم التحق بالبعث الخامسة بباريس، حيث تلقى حظا من التعليم وأتقن الفرنسية، عين عضوا بمجلس الأحكام في عهد سعيد باشا، عمل في ولايته على توسيع سلطته سيرا في طريق الحكم الذاتي، اعترف بأن السودان وما فتحه الخديوي جنوبي السودان وشماله من أمال الخديوية المصرية، للمزيد أنظر عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج1، ص190.

النطاق استقلال مصر وكسب أكثر ما يمكن من الحقوق والمزايا من ال.د.ع حتى يصل بالبلاد إلى الاستقلال التام.[1]

زار السلطان عبد العزيز مصر 1863م بعد زيارة السلطان سليم الأول 1517م لما فتحها.[2]وكانت هذه الزيارة تكريما لإسماعيل وتعظيما لشأنه، واغتنم هذه الفرصة واستغل هذه المنزلة التي نالها ليكسب من تركيا حقوقا ومزايا جديدة فغمر السلطان وحاشيته بالهداية ومهدت هذه الزيارة الطريق أمام إسماعيل لينال رغائبه.[3]

عموما أمضى السلطان عبد العزيز في ضيافة الولي إسماعيل عشرة أيام وقد منحه السلطان وسام المجيدي، وقامة بزيارة المتحف المصري، و زار معامل القطن والحرير ببولاق وعندما تقدم الوالي لتوديع السلطان قال السلطان "لن أنسى الديار ما حييت "وبعد العودة إلى الأستانة عرض عليه الصدر الأعظم فؤاد باشا مقترحا بذلك إدارة القناة وأن يقيم بها تحصينات وتحرصها القوات العثمانية خشية الوقوع في يد شركة أجنبية، إلا أن إسماعيل أحبط مخططه ففي سنة 1863م قام بتعيين حاكم للمنطقة معززا بقوات وطنية، لأن تحكم العثمانيين بالمنطقة يحرم مصر من مورد مهم وهو ضريبة المرور المفروضة على التجارة ولا سيما بعد اكتمال قناة السويس.[4]

وسعى إسماعيل لدى السلطان ليمنحه لقبا أرقى من الباشا وكان غرضه من ذلك تثبيت امتياز مصر عن باقي ولايات الدولة فمنحه لقب **الخديوي** في جويلية 1868م.[5]

وكان قد حصل قبل ذلك على فرمان التغير نظام توارث العرش 28 ماي 1866م فقد كان النظام القديم الذي فرضه الفرمان 1841م يقضي بأن يؤول عرش مصر إلى أكبر أفراد الأسرة العلوية سنا كالنظام

---

[1]- عبد الرحمان الرافعي، عصر إسماعيل، ج1، ط4، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1978، ص77.

[2]- المصدر نفسه، ص78.

[3]- المصدر نفسه، ص79.

* **سلطان عبد العزيز**: هو عبد العزيز أوغلو محمود حاكم السلطنة العثمانية من 1861م-1876م، تولى السلطة إثر وفاة أخيه السلطان عبد المجيد الأول، 1861م، استحدث التنظيمات الإدارية عام 1864م وأنشأ مجلس الدولة 1868م، كان أول سلطان عثماني يقوم بالزيارة إلى أوروبا الغربية، للمزيد أنظر عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج3، ص838.

[4]- نبراس خليل إبراهيم، العلاقات العثمانية المصرية، 1863م-1879م (مجلة الكلية تربية للبنات)، العدد 3، بغداد، العراق، 2015.

* **الخديوي**: كلمة فارسية معنا السيد، حصل إسماعيل على هذا اللقب من السلطان عبد العزيز سنة 1967، كان لقب الخديوي يتضمن تميزا لصاحبه. عن بقية الولاة في السلطنة العثمانية، ويعني الاعتراف بنوع من الامتيازات الحكم الذاتي، عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج1، ص608.

[5]- عمر الإسكندري وسليم حسن، المرجع السابق، ص232.

المتبع في الدولة العثمانية، وسعى إسماعيل أن يؤول العرش إلى أكبر أنجاله ونجح بفضل الأموال الطائلة التي بذلها في الأستانة.[1]

**ثانيا: العلاقات العسكرية:**

في أواخر حكم عباس باشا قام بمساعدة ال.د.ع في حرب القرم 1853م، فلما رأى السلطان عبد المجيد الثاني أن شبح الحرب يهدد سلامة الدولة فطلب المساعدة من **عباس باش** والي مصر أن يرسل النجدة من جنوده المصرية فامتثل الوالي وأمر بتعبئة أسطول المكون من 12 سفينة مزودة بـ 642 مدفع و850 جنديا بقيادة حسن باشا الإسكندراني وتعبئة الجيش البري بقيادة فريق سليم فتحي باشا.[2]

وكذا إرسال المال وأظهر الوالي منذ بدأ القتال مع روسيا أعظم الخصال، وعزم على تقديم المدد إلى الباب العالي وبلغت التبرعات مصر للدولة العثمانية في هذه الحرب 1700 كيس أي 85000 جنيه مصر باعتبار الكيس 5 جنيه وإلى جانب ذلك أرسلت مصر كمية كبيرة من الذخائر والأسلحة وأرسلت في ديسمبر 1853م 225000 بندقية وفي أكتوبر أرسلت إليها 36 مدفع 10800 قذيفة.[3]

واستمر الجيشان يقاتلان ببسالة حتى عام 1856م، ووقع العبء الدفاع عن الدانوب وأيباتوريا على عاتق الجيش وأسطول المصري اللذان أبليا بلاء حسن، وحقق الكثير من المكاسب وقد أعطت وركيا لعباس الأول حق إبقاء أي حق الحياة أو الموت في يده لمدة سبع سنوات بشرط أن يطلع الباب العالي على كل الإجراءات الخاصة بأحكام الإعدام أي القصاص.[4]

فكان هدف عباس حلمي الأول هو محاولته التقرب من الدولة العثمانية ومساعدتها في الحرب هو من أجل أن يتسنى له تغيير نظام توارث العرش لكي يؤول إلى ابنه إلهامي واستعان ببريطانيا لما كان لها من نفوذ لدى حكومة الأستانة لتغيير نظام توارث العرش.[5]

---

[1]- عبد الرحمان الرافعي، المصدر السابق، ص79

[2]- محمد محمود السروجي، الجيش المصري في القرن 19م، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1968، ص30، ص32.

[3]- الأمير عمر طسون، الجيش المصري في الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم، د.ن.ط، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ص33، ص34.

[4]- محمد موروا، تاريخ مصر الحديث من الحملة الفرنسية إلى ثورة 1952م، ط2، مكتبة الإيمان، القاهرة، ص222.

[5]- المرجع نفسه، ص223.

استمرت **حرب القرم** بعد وفاة عباس، فأرسل سعيد باشا النجدة إلى الجيش المصري[1]، فإرادة الوالي أن يبرهن إخلاصه لسلطان فقام بتجهيز 10,000 جندي و67 مدفع لترسل إلى تركيا سنة 1854م.[2]

ويذكر عن هذه الحرب أن المصريين عانو فيها الشدائد إذ كانوا يقاتلون في البرد خلال الشتاء 1854م، 1855م ولقد لقي الكثير منهم منيتهم في ميادين القتال، أو من فتك الأمراض، وقد دافعو عن مدينة أيباتوريا وهي مدينة ثغور شبه جزيرة القرم احتلها الحلفاء لمواجهة مواقع الروس في شبه الجزيرة.

واستشهد سليم باشا فتحي قائد العام للجيش المصري في حصار **أيباتوريا**، ذلك أن الروس هاجموا المدينة بغتة، وكان سليم باشا يتولى قيادة الجيش فيها المصريين، فبينما هو قائم بأعباء القيادة أصابته رصاصة أدت به قتيلا، ومع أن الروس إرتدو عن المدينة لكن مقتل سليم باشا كان خسارة كبرى أصابت الجيش، ووقعت وقعا أليما في نفوس الضباط.

وذكر ميسيو فانترنيه نبأ مقتلة في كتابه سليمان باشا (إن مصر شعرت بالألم الشديد لوفاته إذ فقدت قائدا فذا في الكفاءة الحربية.[3]

وفي 18سبتمبر 1854م جعل سعيد باشا على القيادة العامة **أحمد باشا المنكلي** والأميرال علي باشا من أركان حربه[4]، وسافر إلى الأستانة وعدد جنوده 12,000 جندي كما أصدر سعيد باشا بزيادة رواتب الضباط والجنود الذين يسافرون إلى ميدان الحرب، وانضمت إلى هذه الحرب بجانب تركيا كل من فرنسا وإنجلترا وجهزت

---

* **عباس باشا الأول**: هو عباس ابن طوسون ابن محمد علي ولد بمصر، تولى الحكم بعد جده محمد علي باشا 1848م-1854م، جورج يانج، تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص179.

* **حرب القرم**:1853-1856م قامت هذه الحرب بسبب الضغط الروسي على الدولة العثمانية بدأت من 1853م إلى غاية 1856م بتوقيع معاهدة باريس وهزيمة روسيا، نادية مصطفى محمود، العصر الثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، ج12، ط1، المعهد الوطني للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، ص159.

[1]- عبد الرحمان الرافعي، المصدر السابق، ج1، ط4، دار المعارف، 1978، ص41.

[2]- الأمير عمر طسون، الجيش المصري في الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم، د.ن.ط، مؤسسة هنداوي لتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، 2012، ص112.

[3]- عبد الرحمان الرافعي، المصدر السابق، ص41.

* **أيباتوريا**: مدينة من شبه جزيرة القرم، وكانت قبلا للمسلمين التتر، يتولى فيها حكمهم الخان، وذلك قبل ضمها إلى روسيا وهذه المدينة واقعة شمال سباستيول على بعد 40كلم ولاحتلالها أهمية كبرى وكانت تسمى قبل ضمها إلى روسيا كوزلوه، ولكن الروس غيروا اسمها بقصد محو كل أثر إسلامي، للمزيد أنظر عمر طسون، المرجع السابق، ص118.

[4]- الأمير عمر طسون، المرجع السابق، ص113.

كلتاهما جيشا وقام بالحصار حول سباستيول في 20 سبتمبر 1854م واستمر الحصار عاما لأنه تم الاستلاء عليها في 8سبيتمبر 1855م[1].

ونال الجيش المصري في هذه الحرب ممن شهدوا حسن بلاءه في القتال، وشهدا الجنرال إسمونت أحد قادة الجيش الفرنسي (لقد استرك قسم من الجيش المصري معنا في حرب القرم وحينما كنت محاصرا لأباتوريا شاهدت فرقة من ذلك الجيش عدد 12,000 وهي تخوض غمار الحرب بجانب فرقتين من الترك وأشهد أنها كانت تفوق الفرقتين في كل المزايا.

وعرفت هذه الحرب غرق الأميرال حسن باشا الإسكندراني قائد الأسطول المصري في تلك الحرب بعد أن كان عائدا بأسطوله إلى الأستانة لإصلاح بعض السفن فهبت على الأسطول عاصفة فحال دون اجتياز المضيق البوسفور فاصطدمت السفينتان وغرق من بها من الجنود والضباط وكان عددهم 1920م مقاتل ولم ينجو منهم سوى 130 ضابط وانتهت حرب القرم بفوز تركيا وحلفاءها على الروس وسقوط قلعة سباستيول، وأبرم الصلح سنة 1856م في مؤتمر باريس.[2]

وبالمجيء إلى عهد إسماعيل فإنه قام بعدة حملات لمساعدة الدولة العثمانية في ارتقاء العرش حتى طلب الباب العالي منه إرسال قوة إلى بلاد العرب لمساعدة القوات العثمانية على إخماد الثورة المنتشرة فيها وسميت بحملة العسير، فأرسل الخديوي ستة الأورط كاملة العدد، وجعل أجور رجالها وضباطها ضعف ما كانت عليه، فتم القضاء على هذه الثورة وإخضاعها إلى الدولة فأرسل السلطان عبد العزيز خطا همانيونيا فيه[3].

وفي عام 1866م نشبت ثورة عارمة في شبه جزيرة الكريت ضد الدولة العثمانية الذين كانوا يطالبون ببعض الإصلاحات غير أن الباب العالي رفض مطالبهم فطلب المساعدة من الجيش المصري فاضطرا إسماعيل إلى تلبية طلب السلطان فقام بإخماد الثورة وإلى جانب ذلك زادت في عهد السلطان عبد الحميد الثاني ثورات مدعومة من روسيا والدول الأوروبية في البلقان واليونان، إلى أن الدولة العثمانية تمكنت من تحقيق انتصارات في

* **أحمد باشا المنكلي**: هو أشهر القادة المصرية اشترك الحرب السورية مع ابراهيم باشا، تولى وظيفة ناظر الجهادية، وابنه جلال باشا كان زوج الاميرة زوبيدة كريمة مصطفى باشا علي الصغير ابن محمد علي الكبير، للمزيد انظر الأمير عمر طسون، الجيش المصري في الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ص113.

[1]- الأمير عمر طسون، المرجع السابق، ص115.

[2]- عبد الرحمان الرافعي، المصدر السابق، ص42، 43.

[3]- نبراس خليل إبراهيم، العلاقات العثمانية المصرية (1863م-1879م)، مجلة الكلية تربية للبنات، العدد 3، العراق، 2015.

البلقان لكن روسيا أعلنت الحرب على الدولة العثمانية 1877م وانضمت إلى روسيا رومانيا ودخل العثمانيون في خرب مع الروس وحققوا انتصارات على الجيش العثماني واستولوا على مناطق مهمة ومعابر مؤدية إلى البلقان، فعمل **السلطان عبد الحميد الثاني** على تعبير قيادات الجيش العثماني لتصدي، وطلب من الخديوي إسماعيل إرسال جيش دعما للقوات العثمانية، وكان وضع الخديوي حرجا إلى أنه في الوقت نفسه لم يرد غضب السلطان، فصمم على إجابة طلبه وأعدا جيشا تعداده اثنى عشرة ألف مقاتل بقيادة نجله الأمير حسن، فتوجه الجيش المصري إلى وارنة أحد ثغور البحر الأسود وأبلى المصريون بلاء حسنا في الحرب وظلوا مشتركين بها إلى أن وضعت الحرب أوزارها 1878 واضطرت الدولة العثمانية على إثرها الدخول في هدنة مع الروس وقبول مفاوضتهم التي انتهت بمعاهدة سان ستيفانو التي كانت مجحفة في حق الدولة العثمانية لذلك استبدلت بمعاهدة برلين 1878م والتي كانت من نتائجها استقلال البلغار والصرب والجبل الأسود.

لقد بذل الباب العالي جهدا مضنيا من أجل إحكام قبضته في مصر، وتزامنا مع الأمر عزل إسماعيل باشا تأخر إصدار الفرمان العثماني لمدة شهرين لتولية الخديوي توفيق باشا، هذا ما جعله يستعين بفرنسا وبريطانيا طلبا لمعاونتهما في إصدار الفرمان تولية الحكم وتثبيته فكان له ما أراد.[1]

كانت علاقة الخديوي توفيق باشا بالدولة العثمانية مثلها مثل أي علاقة سابقة، فقد كانت ال.د.ع تريد من أن تزيد من سياستها في مصر وأن تلغي تلك الامتيازات التي منحتها لإسماعيل، فكسبت دولة نقطة متعلقة بالقيود التي فرضتها على قوة الجيش المصري، ونص الفرمان الجديد أن لا يزيد عدد الجيش عن 18000 جندي في وقت السلم، أما في وقت الحرب فإن الأمر يعود إلى الدولة العثمانية، وتوالت القروض في عهد الخديوي توفيق في الوقت الذي لم تكن قادرة على دفع الديون والقروض.[2]

إصدار فرمان 1879م وهو أول فرمان أصدره الباب العالي لتثبيت توفيق باشا على العرش بعد أن عزل والده من الحكم، وأهم ما جاء في هذ الفرمان:

---

[1]– جورج يانج، تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم اسماعيل، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص392، ص393.

**سلطان عبد الحميد الثاني**: تولى الحكم من 1876م حتى 1909م تولى الخلافة بعد موت اخيه عبد المجيد الأول، شهد عصره تجميد مجلس النواب واعلان الدستور الثاني، توفي 1917م، سيف الله الأرباحي السلطان عبد الحميد الثاني مشاريعه الإصلاحية وانجازاته الحضارية، دار النيل لنشر والطباعة، مصر، 2011، ص19، ص20.

[2]– عمر الإسكندري وسليم حسن، المرجع السابق، ص269.

1- مسألة تولية العرش ولاية العهد تكون لأكبر أبناء الأسرة الخديوية.

2- سحب سلطة الاقتراض المال من الخديوي توفيق باشا.[1]

إن مخططات ال.د.ع اتجاه مصر كانت معروفة منذ وقت طويل لذا لم يكن عليها سوى خطر المستعمر، إذ كانت ال.د.ع ممثلة في مصر عن طريق مندوب سامي، وكانت قد عينت في هذه الوظيفة رجل يتميز بالذكاء والدبلوماسية وهو أحمد مختار باشا التي كانت مهمته القضاء على كل الاتجاه الاستقلالي في مصر وأن يمنع الخديوي بكل الوسائل من زيادة امتيازاته وحقوقه.[2]

لما انشغلت ال.د.ع في حرمان تولية الخديوي **عباس حلمي الثاني** (1892م-1914م)، خديويا لمصر حذف السيناء من الفرمان التعيين، ولم ينتبه أحد لذلك إلا في عام 1906م حينما أرسلت تركيا قوات عسكرية إلى المنطقة طابا استنادا إلى التبعية بسيناء إلى الباب العالي، وهو ادعاء يخالف فرمان 1840م، وهنا وقفت بريطانيا إلى جانب الخديوي لاستعادة السيناء، لأن من يحكم السيناء يحكم مصر والعكس صحيح، وبسرعة شديدة تم استرداد وانسحبت تركيا من طابا خلال عشرة أيام.[3]

حاول الخديوي **عباس حلمي الثاني** أن ينتهج سياسة إصلاحية، فتقرب من المصريين الوطنيين ومنهم مصطفى كامل، الذي كان يمثل ويتكلم بلسان المصريين ورغبتهم في الاستقلال عن ال.د.ع، لكن نتيجة الاحتضار السياسي للدولة العثمانية فإن التعاون والدعم الذي كانوا ينتظرونه من الباب العالي لم يعطي إلا خيالات وبرغم من كل الوعود المؤكدة لم يحصل الخديوي على أي قرار واضح في صالح تحرير مصر.[4]

---

* **عباس حلمي الثاني**: ابن توفيق ابن إسماعيل، وهو سابع من حكم مصر، واخر خديوي لها، حكم من1892م-1914م، مذكرات عباس حلمي، مصدر نفسه، ص33.

[1]- اللورد كرومر، مصر الحديثة، تر، صبري محمد حسن، ج1، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ص228.

**توفيق باشا**: ولد سنة 1852م، التحق في صغره بعدة مدارس لتلقي العلوم واللغات ولما بلغ سنة 19 قلده والده رئاسة المجلس الخصوصي الذي كان بمثابة مجلس الوزراء ثم وزارتي الأشغال والداخلية، ثم رئاسة الوزراء في مارس1879م، عقب سقوط وزارة نوباز باشا في جوان1879م، تولى منصب الخديوية 1879م-1892م، عبد الرحمان الرافعي، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1983م، ص32، ص34.

[2]- مذكرات عباس حلمي الثاني خديوي مصر الأخير 1892م-1914م، ط1، دار الشروق، بيروت، 1993، ص79، ص89.

[3]- سهير حلمي، أسرة محمد علي، مكتبة الأسرة، 2003، ص253.

[4]- ناصر الأنصاري، المجمل في التاريخ مصر، النظم السياسية والإدارية، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1983، ص223.

فقد كان الخديوي يقوم بزيارات للسلطان عبد الحميد، وكان في كل مرة لا يخفي أنه يعتبر من ضرورة أن يتيح في مصر معرضة قوية ضد سياسة التوغل التي كانت تقوم بها بريطانيا، ويقول الخديوي في مذكرته على أن السلطان كان مخلصا، وأنه كان ضعيفا غير مستقر، وحينما تم عزل السلطان عبد الحميد وسيطرة **لجنة الإتحاد والترقي** على تركيا أصبحت السياسة التركية في مصر غير موفقة وإجرامية.[1]

فبدأوا ينظمون دعاية غير متناسقة، مؤسسة على الاتجاه العثماني، ووجدوا لهم بعض الأعيان في ضفاف النيل أمثال عبد العزيز جاويش باشا، أحمد فؤاد، وكانت الدولتان متفقتان على نقطة الضرورة، وهو إقامة جبهة أمام مشروعات البريطانية وكان الأمر يحتاج الكثير من الصبر والصرامة من أجل وصول إلى عمل متكامل فالاتفاق مصر وتركيا كان يعتبر بصدق عنصر التوازن لا يمكن الاستغناء عنه وضمانا ضروريا لحقوق مصر والباب العالي.[2]

### ثالثا: العلاقات الاقتصادية.

تأثرت العلاقات المصرية العثمانية في **سعيد باشا** بسبب عهده القروض الاجنبية وكانت بداية الكوارث المالية والأحداث السياسية التي أصابت البلاد في عهد إسماعيل وتوفيق، فوقع سعيد في ما لم يقع فيه أبوه وكانت إدارته المالية من أسوء الإرادات، فهو أول من استدان من البيوت المالية الأجنبية فعقد قروضا تبلغ ثلاثة الملايين من الجينات، وكان دينه السائد يبلغ العشرة، وقد استحكمت الأزمة المالية في أواخر حكمه فاضطر إلى بيع أثاث السراي وما حوته خزائن الحكومة، وصرف الجيش ومنح موظفي الحكومة الذين يتركونها أرضا معاشا لهم ولأولادهم.

وكانت ديونه على نوعين داخلية وخارجية وتعاقد الوالي مع الاوروبيين وغيرهم الذين كانوا يطالبونه بواسطة قناصلهم بتعويضات كبيرة في اتفاقات التي ابرموها مع الحكومة.[3]

---

* **عباس حلمي الثاني**: ابن توفيق ابن إسماعيل، وهو سابع من حكم مصر، واخر خديوي لها، حكم من1892م-1914م، مذكرات عباس حلمي، مصدر نفسه، ص33.

* **لجنة الإتحاد والترقي**: تأسست سنة 1889م من طرف تلامذة مدارس الطب العسكري، حرصوا فيه على الإتحاد السلطان عبد الحميد الثاني عن الحكم، إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1996، ص206.

[1]- مذكرات عباس حلمي الثاني، مصدر سابق، ص83.

[2]- مصدر نفسه، ص84.

* **سعيد باشا**: هو ابن محمد علي ولد سنة1822م، اهتم والده منذ البداية بتعليمه وتثقيفه، اختار السلك البحري، كانت ولايته من 1854م إلى 1863م، جورج يانج، تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة،1996، ص177.

[3]- محمد صبري، المرجع السابق، ص90، ص91.

فقد أنفق سعيد الكثير من المال على جيشه فاستدان من الخارج وفتح بذلك باب التدخل الأجنبي.[1]

ومن الحوادث التي حدثت في عهده وأثرت على علاقته بالسلطان أنه فتح باب الاستدانة الحكومة أولا وإذنه لفردناند ديلسيس يحفر القناة السويس لتوصيل البحر الأبيض بالبحر الأحمر ففي عام 1862م أمضى عقد قرض في لندن مع فرهلنج غوش قدر 3292800 جنيه

وأما بإذنه بحفر القناة السويس فإنه عاد على البلاد وأهلها بالويلات وحصل على المسيو ديلسيس بما كان له من مكانة عالية عقد سعيد قبل توليته، وبما كان بعده من فوائد التي تنجم من ذلك المشروع الخطير مع قلة النفقات[2] ففتح سعيد بقناته للأجانب أبواب مصر فأخذت إنجلترا وفرنسا من ذلك الوقت تستبقان إلى إكثار من المصالح الاقتصادية وكانت قناة رأس هذه المصالح تمهيدا لتدخل في شؤونها والاستيلاء عليها[3] فخالف بهذه الوصية ابيه واخي ابراهيم اللذان نهضا بالبلاد في سبيل استقلالها ذلك الذي بالنصر دون يكون لديهما من الموارد المالية سوى ميزانية لا تتجاوز خمسين فرنك (مليون جنيه)، حيث التجأ إلى ما يسمى بالديون السائدة وهي أشد خطورة إذ لا سبيل إلى ضبطها أو مراقبتها، فقد كان يستدين من المرابين بواسطة سندات يحررها على الخزانة بالقيمة المقترضة، وقد أحصى الكاتب الفرنسي في كتابه التاريخ مصر المالي ديون سعيد باشا فإذا بها 1116000 فإذا طرحنا هذا المبلغ الدين الثابت المأخوذ من البنك جوشن، بلغت الديون السائرة 7868000 وهو دين باهض لم تحتمله مالية البلاد.[4]

ويعزز المؤرخ عبد الرحمان الرافعي سعيد باشا لنفوذ الأوروبي إلى ضعف شخصيته وانبهاره بالأوروبيين وشدة ركونه إليهم، وميوله الفرنسية التي جعلته ينصاع لتأثيرات ديليسيبس حتى أخذ الأجانب يبسطون أيديهم على مرافق البلاد ويستطلون على الحكومة وسيدتها، وصار للقناصل والجاليات الأوروبية نفوذ لم يكن لهم من قبل في عهد محمد علي وإبراهيم وعباس.[5]

---

[1]- المرجع نفسه، ص91.

[2]- عمر الإسكندري وسليم حسن، المرجع السابق، ص219.

[3]- محمد صبري، المرجع السابق، ص91.

[4]- جورج يانج، المصدر السابق، ص223، ص224.

[5]- جمال بدوي، محمد علي وأولاده بناة مصر الحديثة، د.ن.ط، مكتبة الأسرة، القاهرة، ص139.

وبلغت العلاقات الاقتصادية ذروتها في عهد إسماعيل باشا فبذل تضحيات جسيمة في الحصول على الامتيازات التي نالها، إذ لم تكن حكومة الأستانة تصدر فرمانا إلا في مقابل أموال طائلة من الرشاوي والهداية التي يقدمها إسماعيل لرجال الأستانة ولا يستثنى منهم السلطان ذاته، فبلغت هذه الأموال طيلة فترة حكمه نحو إثني عشرة مليون جنيهات فلما قام بتغير نظام توارث العرش بلغت أمواله ثلاثة ملايين من الجنيهات، وكان هذا السعي من الأسباب الأولى لديون إسماعيل، وليس ثمة شك أن هذه التضحية المالية لا توازيها الفائدة التي نالتها مصر من هذا التغير بالإضافة إلى ذلك كلفت مصر تضحية أخرى وذلك أن تركيا اشترطت مقابل هذا التغير زيادة الجزية السنوية من 400 ألف جنيه عثماني إلى 800 ألف جنيه، وهي زيادة فادحة تحملتها مصر باستمرار وقبلت الحكومة تحويل الجزية إلى دائني تركيا، وتعهدت بدفع أقساط ديونهم السنوية وسعى كذلك لدى الباب العالي لاكتساب امتيازات جديدة بفضل ما كان يبذله من مال حتى أصدر الباب العالي 1873م حق مصر باستقلالها في إدارة شؤونها المالية وزادت جزية مصر إلى 665000 جنيه.[1]

وتأثرت العلاقات من جديد نتيجة تفاقم الأزمة المالية في كل من مصر والدولة العثمانية، ففي 1875م أعلن الباب العالي بأن نصف الفائدة المستحقة على الدين العثماني العام ستدفع نقدا لمدة خمسة أعوام اعتبارا من بداية 1876م وأن النصف الثاني يستلمه الدائنون على شكل سندات من الخزانة العثمانية بفائدة 5% وذلك يعني إفلاس الدولة العثمانية، فقد استبدا القلق بدائني مصر خوفا من افتداء الخديوي بسلطان عبد العزيز في إعلان إفلاسه فهبطت أسعار السندات المصرية وتدهورت الحالة المالية إلى أدنى درجة وامتنعت المصاريف عن تسليف الخديوي.[2]

وكلفت قناة إسماعيل عن مالا يقل 16مليون جنيهات اضطرا على اقتراضها بفوائد كبيرة وبلغ ما تحمله مصر وحدها من النفقات إنشاء القناة ما يزيد عن النصف وكانت من الوجهتين المالية والسياسة أزمة على البلاد.[3]

كان ديون إسماعيل ثابتة وسائرة أما الثابتة فهي قروض محدودة التي عقدها في بنوك باريس ولندن وبلغت من 1863م إلى 1868م حوالي 20,000,000 جنيه وتراكمت عليه الديون الصغيرة فكان يجددها بفوائد كبيرة تزيدها في كل تجديد حتى بلغت ثلاثة أو أربعة أضعاف المبلغ الأصلي الذي اقترضته الحكومة، وأخذت مركز الحكومة المالي يتزعزع، فبدأت سنة 1868م تتوقف عن دفع مرتبات الموظفين فساءت أحوال الزراعة والأهالي

[1]- عبد الرحمان الرافعي، المصدر السابق، ص79، ص80.

[2]- نبراس خليل إبراهيم، المرجع السابق، ص89

[3]- جورج يانج، المصدر السابق، ص225.

واضطر الباب العالي 1868م إلى إصدار فرمان يحرم تقديم أي قرض إلى مصر بدون إذن الحكومة التركية، ولكنه استغنى عن تصريح تركيا وعقد سلفة جديدة مقدارها ثمانية ملايين سنة 1878م، فاحتج الباب العالي لدى الحكومة الإنجليزية باعتبارها ممثلة لكبار الدائنين على كل اتفاق لم يصادق عليه من السلطان ويكون من شأنه إدارة مصر، وكان الماليون يعلمون جيدا أنهم يخاطرون بأموالهم لأن مركز مصر المالي كان في غاية الدقة وكان عقد هذه القروض من جهة أخرى بدون تصريح تركيا خرق للقوانين والمعاهدات لا يبرره إلا جشع الماليين الذين كانوا يستندون إلى قوة خفية تكفل لهم مصالحهم.[1]

[1]- محمد صبري، تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث، ط2، مدبولي، القاهرة، 1996، ص90، ص91، ص101.

# المبحث الثاني: علاقات مصر مع الدول الأوروبية

**أولا: العلاقة مع الدولة العثمانية.**

**ثانيا: العلاقة مع بريطانيا.**

**ثالثا: العلاقة مع فرنسا.**

**أولا: العلاقة مع الدولة العثمانية.**

اتبع عباس سياسة الحذر من الغرب فرمى إلى هدم النفوذ الأوروبي في مصر وتوثيق العلاقة بين مصر وتركياكما كان يرى ان النضال بين السلطان والوالي لن يفيد سوى الأوروبيين ولن يؤدي إلا إلى الانهيار التام للإمبراطورية العثمانية بما فيها مصر لهذا عادت العلاقات بن تركيا ومصر إلى ما كانت عليه قبل موقعة نافرينو.

وفي ديسمبر 1848م بارج عباس مصر إلى الأستانة ليستلم فرامان وخلعة التولية شخصيا من الباب العالي، وبدى ان الباب العالي يهدف إلى تحديد السلطات الاستقلالية التي كان يتمتع بيها محمد علي باشا في أكثر من ناحية وبعد ان عاد إلى مصر طلب منه إرسال 2000 رجل لكي ينضموا إلى البحرية العثمانية، وحين ارسلهم أدى ذلك إلى توقف العمل في القناطر الخيرية وإثارة الشك حول إلى اكتمال المشروع.

وفي عام 1850م طالب الباب العالي عباس ان يطبق في مصر برنامج التنظيمات أي الإصلاحات التي اعلن عنها السلطان في خط شريف كولخانة الذي احتوى على عدة مبادئ منها تأمين رعايا الدولة على املاكهم وإلغاء لالتزام وكل الاضرار المرتبطة به، وجعل التجنيد منتظما وعادلا وأدى هذا إلى النزاع والاتهامات التي وجهها الباب العالي إلى عباس إلى تعريضه لحالة من القلق فتجه هذا الأخير إلى إنجلترا، لأنه كان قد اغضب فرنسا بطرد الفرنسيين من الإدارة المصرية وكان يخشى إنجلترا التي هزمت جده وكان لايزال لها اسطول قوي في البحر المتوسط.[1]

وتركزت مطالب الباب العالي في سحب الإعدام من الوالي ورفض عباس تنفيذ الامر إلا إذا عدلت التنظيمات بما يلائم مركز مصر وعادات أهلها وما جرى به حكم ولاة، واخذ من جانبه في تحصين الإسكندرية وتدعيم حاميتها تأهبا لمقابلة قوة بمثلها فيما لو فكر الباب العالي في إرسال حملة إلى مصر.[2]

فتحسنت العلاقات بين عباس والباب العالي من جديد حين ساءت العلاقات بين تركيا وروسيا قبيل حرب القرم، فكان عباس على استعداد لأن يضع تحت تصرف السلطان قوة بحرية والبرية، وفي 20 جويلية 1853م بدأت القوات في التحرك من مصر لنجدة تركيا، و حين أدت حرب القرم إلى وضع حد بصفة مؤقتة للمنافسة الإنجليزية الفرنسية في الشرق الأدنى بوجه عام ومصر بوجه خاص وعاد بذلك توثيق علاقاته بالباب العالي الأمر الذي أدى إلى إضعاف النفوس الدبلوماسيين الأجانب في مصر، وعزز عباس مساعدته لتركيا بتسعة ألاف

[1]- أحمد عبد الرحيم مصطفى، علاقات مصر بتركيا في عهد الخديوي إسماعيل (1863م-1879م)، د.ن.ط، دار المعارف الإسكندرية، 1968، ص9.
[2]- المرجع نفسه، ص10.

جندي، وخطب ابنة السلطان عبد المجيد لابنه إلهامي كما طلب من الباب العالي ان يمنحه لقب العزيز و اتسعت آماله في تعديل نظام وراثة العرش في مصر لمصلحة ابنه إلهامي.[1]

وعندما تولى سعيد الحكم كان يسعى لتحقيق استقلال مصر عن تركيا فأبدى تسامحا مع الأجانب والأقليات الدينية فلما كان تفوق المسلمين يمثل ركيزة السلطان مباشرة نفوذه في مصر، فسعيد كان يعتقد ان بإضعافه لهذا النفوذ وتقوية المسيحيين بإمكانه ان يضعف سلطة السلطان، بإضافة إلى ذلك كان يجاهر بعزمه على استقلال مصر وأن يقوم فيها حكم في الصميم وفي خطبة القاها في مأدبة عامة قال (انه يربي هذا الشعب ويجعله كفؤا للاستغناء عن مساعدة الأجانب، وكان من شأن هذا الكلام امراء وحكام من الاتراك، وقام بزيادة عدد قواته المسلحة واخذ النشاط يدب في الترسانات الحربية وإنتاج الذخيرة، واستدعى قدماء المحاربين وجرت المحاولات القديمة التي تعرضت للإهمال في الإسكندرية.[2]

وأعاد تنظيم الجيش وتدريبه استعدادا للقتال في حالة وقوع حرب بينه وبين تركيا التي ساءت علاقته بها بسبب قناة السويس وكان عدد افراد الجيش 64 ألف مقاتل وصرف معظم هذا الجيش بعد أن عادت العلاقة الودية بينه وبين تركيا وبحكم نشأته البحرية فقد عمل تجديد وحدات الأسطول، ولكن إنجلترا سيدة البحار تنبهت سريعا إلى خطورة هذه الإصلاحات وأقنعت تركيا بخطورة تجدد الأسطول المصري الذي قد يستخدم ضدها فيما بعد ثم أصدر الباب العالي تعليماته بعدم إجراء أي إصلاحات أو بناء سفن جديدة بعد الحصول على موافقته.[3]

وكان سعيد قد لمح تلقيه المساعدة من فرنسا لكي يستقل عن تركيا وخاصة انه كان يتوقع نشوب حرب بين إنجلترا وفرنسا وان هذه الأخيرة ستطلب منه ان يعرقل مواصلات إنجلترا مع الهند وأثارت هذه الاستعدادات تدخل كل من إنجلترا والباب العالي، فأصرت إنجلترا المحافظة على شروط تسوية 1840م و1841م فيما يتعلق بعلاقة مصر بتركيا ونظام وراثة العرش في اسرة محمد علي وتعداد جيش مصر، وبذلك نفت احتمال نشوب حرب بين الطرفين حتى لا يتمادى سعيد في أحلامه، وعرضت عليه صداقتها فيما لو لم يتخطى الحدود التي فرضتها التسوية على اسرته وعلى مصر.[4]

---

[1]- أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص11.

[2]- المرجع نفسه، ص13.

[3]- سهير حلمي، أسرة محمد علي، د. ن. ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ب.ن، 2003، ص143.

[4]- أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع نفسه، ص14.

وفكر بعض رجال الباب العالي في خلعه لكن نجد في أواخر عهده فكر في التنازل عن العرش وقد أدرك الخطأ الذي ارتكبه فيما يتعلق بقناة السويس وأن إنجلترا والباب العالي يتحملان معه الخطأ لأنهم لم يبذلا له النصح بهذا الصدد واشتد ضيقه بتدخل قناصل الدول في شؤون مصر وإرهاقهم لخزانتها وفي القرضين اللذين عقدهما في أواخر عهده فكانت سلسة ديون مصر، وهكذا نجد أن سعيد في الواقع لم يكن طموحا سياسيا عدا الاحتفاظ بالحكم فهو لم يفكر في توسيع ولايته أو الانفراد بأمورها واصطدام بالسلطان اصطداما جديا بل على العكس يرسل إليه النجدات إبان حرب القرم.[1]

عندما تولى إسماعيل الحكم(1863م-1679م) عمل على تحرير مصر من السيادة التركية التي فرضتها عليها معاهدة لندن سنة 1840م وفرمان 1841م أي أنه أكمل العمل الذي بدأه محمد علي ولكن الفرق بينه وبين جده ان محمد علي مصر حقوق الاستقلال بقوة الجيش المصري، أما إسماعيل فاعتمد على سلاح المال والرشوة لرجال الأستانة ليحصل على فرمانات التي وسع بيها نطاق الاستقلال.[2]

وعاصر إسماعيل السلطان عبد العزيز (1876م-1861م) وكان يريد ان يتخلص من قيود اتفاقية لند فوضع خطته على أساس إنقاض مصر من المصير الذي يعرضها له بارتباطها بالدولة العثمانية التي كانت تسير في طريق الانهيار وسعى إلى تحقيق وضع جديد إن لم يحقق الاستقلال التام فلا أقل من توسيع امتيازات مصر بحيث تزول القيود المفروضة على إدارة المصرف وتحقيق ما يقتضيه التقدم الاقتصادي من الحرية المعاهدات التجارية مع الدول وتكوين قوة حربية لازمة لدفاع عن البلاد.[3]

أنفق إسماعيل أموالا طائلة لسفارة الأستانة للحصول على امتيازات توسع استفلاله وتكسر قيود لندن وقد حصل على ثلاث فرمانات 1866م-1867م-1863م، وكان آخرها يشمل على امتيازات ممنوحة في الأول والثاني وهو أهم وثيقة سياسية بعد معاهدة لندن تحدد مركز مصر إزاء الدولة العثمانية وأهم أركانه تنظيم وراثة العرش وجعلها تنتقل من الأب إلى الابن مباشرة.[4]

---

[1]- أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص15.

[2]- عبد الرحمان الرافعي، عصر إسماعيل، ج1، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1978، ص78.

[3]- أحمد مصطفى عبد الرحيم، المرجع السابق، ص19.

[4]- محمد صبري، تاريخ مصر من محمد إلى العصر الحديث، ط2، مدبولي، القاهرة، 1996، ص98.

ونال فرمان 8جولية 1867م فحصل على لقب الخديوي بعد أن كان واليا فارتقى بهذا اللقب السامي إلى مرتبة تقرب من مراتب السلاطين واقر هذا الفرمان حق مصر في عقد القروض والمعاهدات والدول من غير قيد وزيادة الجيش.[1]

ففي 1866م نشبت ثورة في جزيرة الكريت ضد الدولة العثمانية بسبب دسائس اليونانيين وبسبب إخفاق الجيش العثماني في القضاء على الثورة طلب الدعم والإمدادات من مصر وفي تلك الفترة كان إسماعيل يسعى لدى الباب العالي لتعديل نظام العرش لذا اضطر إلى تلبية طلب السلطان خشية من تغيير الخواطر الأستانة وجهز جيشا وارسلهم لمساندة القوات العثمانية التي كان الثوار الكريتيون قد ضيق عليهم الخناق ووقعت أولى الهجمات ثوار الكريت على القوات المصرية أبو قرون وأصبح وضعها حرج.[2]

وفي تلك الأجواء قرر إسماعيل إرسال النجدة إلى قوته المحاصرة فأرسل ستة الاف جندي معهم وزير الحربية المصري فريق إسماعيل الصادق وكانت رغبة الوالي في ضم جزيرة الكريت إلى املاكه عن طريق استمالة السكان إلى جانبه وكذلك بمساعدة فرنسا إلا ان هذه الأخيرة رفضت ذلك.[3]

فأوعز الخديوي إلى قائد الجيش المصري شاهين باشا في حملة الكريت ان يعمل على ترغيب سكان الجزيرة إلى الانضمام إلى مصر فلما علمت الحكومة التركية طلبت من الخديوي عزل شاهين باشا من قيادة الجيش المصري وجعل مكان لقاعد آخر.[4]

وتعددت الاحداث التي تدل على سعي إسماعيل لانفصال عن تركيا، وتتمثل في مفاوضته للدول الأوروبية في إنشاء نظام مختلط دون وساطة الباب العالي و اشتراكه في معرض باريس عام 1868م، وظهور بمظهر الملك المستقل وقام بتوصية المعامل الفرنسية على صنع الآلاف من البنادق حديثة الطراز لتسليح الجيش المصري مما جعل الحكومة المصرية تتوجس خيفة من مقاصد إسماعيل وتتوقع ان يستعد ويتأهب لإعلان الاستقلال التام، واستفاضت الأنباء بأن تركيا عازمة على إرسال جيوشها إلى مصر بعد إخماد ثورة الكريت، وخشي إسماعيل فاستعد لدفاع والحرب وأنشأ حصونا جديدة بين الإسكندرية وبور سعيد وإبتاع من معمل أرمسترونج بإنجلترا نحو

---

[1]– عبد الرحمان الرافعي، المصدر السابق، ص62.

[2]– إلياس أيوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل (1863م–1879م)، ج1، د.ن.ط، مؤسسة هنداوي لتعليم والثقافة، قاهرة، مصر، 2012، ص610.

[3]– أحمد مصطفى عبد الرحيم، المرجع السابق، ص79.

[4]– جورج يانج، تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، ط2، مكتبة مدبولي، مصر، 1969، ص391، ص392.

مائتي مدفع من المدافع الضخمة، وزادت العلاقات فتورا بين البلدين لدعوة إسماعيل لملوك أوروبا ورؤساء حكوماتها إلى حضور حفلة افتتاح قناة السويس دون وساطة تركيا، واحتج السلطان لدى الدول على مسلك الخديوي فلم يكترث إسماعيل على هذا الاحتجاج وكان معتزما على استقلال مصر التام في تلك الحفلة، لكن الحكومات الأوربية لم تسايره ونصحته عن يعدل عن عزمه.[1]

ومن جانب آخر استدعى السلطان مصطفى فاضل اخ خديوي إسماعيل وعدوه من أوروبا وعينته وزيرا لداخلية العثمانية، كما أن السلطان أصدر فرمان في نوفمبر 1869م قيد في حقوق إسماعيل وأمره ألا يتصل بالدول الأجنبية إلا عن طريق سفراء الباب العالي، وألا يقترض قروض جديدة دون ان يبين وجه الحاجة إليه وسبب التقييد هو خوف الباب العالي على مصالح مصر وتورط إسماعيل في ديون باهظة، وأرسل اللورد كلارندورن وزير خارجية إنجلترا سفيره إلى الأستانة يحذره بأن مثل هذا العمل سيعرض السلطان لغضب الدول وعدوانه.[2]

بعد ذلك سعى إسماعيل لتحسين علاقته مع تركيا لما رأى بأنه بحاجة إليها بعد ان خذلته الدول الأوروبية واشتدت ورطته المالية فتوجه إلى الأستانة 1872م مع صديقه وزير المالية نوباز باشا وبذلوا هناك مظاهر الولاء حتى عادت العلاقات الودية بين تركيا والخديوي، وجاء في هذا الفرمان الامتيازات السابقة وينسخ قيود 1869م ثم أصدر فرمان 1873م وينص على توارث العرش للأكبر أنجال الخديوي وكذلك زيادة الجيش حق الاقتراض الذي كان الطامة الكبرى على البلاد.[3]

وبالمجيئ إلى العلاقة بين مصر وتركيا في ظل الاحتلال فإنها كانت علاقة سيئة إذ ان الخديوي التوفيق الذي كان يستمد من السلطان العثماني سلطاته، تحددت سلطته بمقتضى برقيتين اللتين بعث بهما كرانفيل بتاريخ 3 فيفري 1883م حيث كان الخديوي و أتباعه ما يقدمه المعتمد البريطاني من نصائح كل ما يتعلق بالأمور الهامة، أي ان الخديوي يحكم نظريا بينما يقوم الإنجليز بممارسة شؤون الحكم عمليا، والحقيقة أن إنجلترا اتبعت أسلوب غير مباشر وذلك خشية الدول الأوربية خاصة فرنسا التي ظلت تعارض الاحتلال الإنجليزي حتى عام 1904م ولكنها مع ذلك شلت اليد السلطان العثماني تماما في مصر، ووضح ذلك عند محاولة السلطان

---

[1]– عبد الرحمان الرافعي، المصدر السابق، ص83

[2]– مصطفى بركات، ألقاب ووظائف العثمانية، الدراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني إلى إلغاء الخلافة العثمانية (من خلال آثار ووثائق ومخطوطات)، 1517م–1924م، د. ن ط، دار الغريب لطباعة والنشر، القاهرة، 2000، ص291.

[3]– المرجع نفسه، ص299.

انتزاع شبه جزيرة السيناء من مصر وتضييق حدودها فرفضت إزاء إصرار إنجلترا على الرفض بادر السلطان بإرسال برقية في 7 أفريل 1892م تتضمن بقاء السناء على حالتها تحت إدارة الخديوي.[1]

حينما نشبت حرب بين بين إيطاليا وتركيا لم تسمح إنجلترا لمصر ان ترسل جنودا منها إلى طرابلس لمساعدة الدولة العثمانية، ومن الناحية المالية كانت الضرائب تحصل باسم السلطان وفقا للفرمانات، فقد جرى العمل على ان تقوم السلطات بفرض الضرائب وتعديلها.[2]

أما الجيش فقد قامت انجلترا بتسريحه في أعقاب الثورة العرابية، وأعادت تنظيمه تحت إمرة ضباط انجلترا، واصبحت مصر في نظرها ليست بحاجة إلى قوة بحجة انها تحت حماية انجلترا، وهذا الوضع الذي عبر عنه السلطان عبد الحميد الثاني الذي يبن الوضع الذي آلت إليه العلاقات بين تركيا ومصر في ظل الاحتلال البريطاني فيقول ان اكثر من ما يجب على المرء ان يحذره من بين الدول الكبرى هو انجلترا، كذلك اوضح الورد كرانفيل سنة 1882م ان انجلترا لن تغير من سياستها في مصر وانها تتعهد بتطبيق ما ورد في الفرمانات التي أصدرناها، وأعلن الأمير سيمور في أوت 1887م إن الانجليز يفكرون في السيطرة على مصر واغتصاب حقوق المصريين بأي شكل من أشكال وصرح دوقريه السفير الإنجليزي في اسطنبول ان انجلترا لن تطالب بأي امتيازات في مصر ولا حتى تجارية منها، وعندما وصل الانجليزي إلى مصر في أوت ادعى جنرال دوليلي أن دخول هذا الجيش كان يقصد به المحافظة على سمعة الخديوي لقد نسيت انجلترا كل هذه الوعود وعملت على كسر شوكة مندوبنا السامي في مصر وتمكنت من تجريدنا من كل شيء لنا في مصر.[3]

**ثانيا: العلاقة مع بريطانيا.**

بدأ اهتمام بريطانيا بطريق المواصلات عبر مصر بشكل فعلي في عصر محمد علي الذي لم يغفل على إحياءه منذ توليه الحكم، وكان أول من اهتم بالطريق البري عبر مصر هو توماس من خلال سفره من لندن إلى مومباي 1829م، بعد ذلك بدأت الرحلات التجارية المنظمة بين بريطانيا والإسكندرية وبين السويس ويعود سبب الاهتمام إنجلترا لاستخدام الطريق البري لعدة أسباب منها السبب السياسي وهو تخوف بريطانيا من

[1]- محمد بركات، المرجع السابق، ص293.

[2]- المرجع نفسه، ص293، ص294.

[3]- المرجع نفسه، ص294.

الأهداف الحقيقية لسياسة الفرنسية في مصر وبذلك رأت من الضروري حماية طرق المواصلات والتجارة من مشروعات فرنسا لذا رفضت إنشاء خط الحديدي في مصر بين القاهرة والسويس.[1]

إلا أن المشروع توقف عن الإنجاز فضل معلقا حتى مجيء عباس حلمي 1863م وتوليه الحكم اعادت إنجلترا طرح المشروع عن طريق سيرجون بيرس نائب إحدى الشركات الملاحة البحرية بلندن. بعد ان توجه لمصر واقنع عباس بالمشروع باعتباره مشروعا اقتصاديا كذا الحفاظ والحماية.[2]

وحماية المصالح المشتركة بين بريطانيا ومصر، غير ان عباس رفض المشروع بداية لأنه يرفض اي تدخل أجنبي لتنفيذ المشروع لان ذلك سيضاعف بدرجة كبيرة من نفوذ بريطانيا في مصر.[3]

غير أن الموقف تغير نتيجة وقوع عباس في مشكلة مع الباب العالي لذلك سعى في بحث عن حليف لكي يحمي نفسه وعرشه فقرر ان يدعم علاقات الصداقة مع بريطانيا نظرا لأنها كانت في عداء مع فرنسا بسبب إبعاد الموظفين الذين كانوا يعملون في مصر، كما تيقن ان المؤامرات الفرنسية تكون على أشدها في إسطنبول لخلعه لذلك راسل بريطانيا وأعلن عن رغبته في إنشاء خط الحديدي بين الإسكندرية والقاهرة تحقيقا لرغبة بريطانيا مقابل مساندتها فتم الاتفاق.[4]

وفي أكتوبر 1851م أصدر السلطان العثماني فرمان سمح فيه لعباس بإنشاء السكة الحديدية ونص على الشروط التالية:

لا يمكن فرض ضريبة جديدة لإنشاء هذا الخط الحديدي ولا يمكن زيادة الضرائب الحالية لنفس السبب عدم السماح لأي شركة أو مؤسسة أجنبية بإنشاء السكة الحديدية لا يجوز عقد فروض أجنبية لمواجهة نفقات السكة الحديدية ثم شرع في مد مشروع السكة الحديدية بين الإسكندرية والقاهرة سنة 1852م وكانت هذه السكة أول لخط حديدي أنشأ في مصر.[5]

---

[1]- عمر عبد العزيز، تاريخ مصر الحديث والمعاصر (1517م-1922م)، د.ن.ط، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2007، ص18.

[2]- المرجع نفسه، ص187، ص189.

[3]- المرجع نفسه، ص221، ص223.

[4]- شوقي عطا الله الجمل، سياسة مصر في البحر الأحمر من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، د.ن.ط، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1973، ص267، ص268.

[5]- عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص206، ص207.

وتطورت العلاقات الاقتصادية الإنجليزية المصرية في عهد إسماعيل الذي عهد لعدد من الشركات الإنجليزية لتنفيذ مشروعات واغتنمت إنجلترا هذه الفرصة لتكون صاحبة الصوت الأعلى في هذه المسألة ومكنها من الانفراد بالتدخل في شؤون مصر فإنجلترا منذ إفتاح قناة السويس 1869م بدأت فعلا في العمل على تثبيت مركزها في مصر تمهيدا لاحتلالها واخذت في الوقت نفسه تتطلع إلى السودان وتمد اصبعها إليه تمهيدا لفصله عن مصر، كما اوعزت إلى الخديوي إسماعيل ان يعين الرحالة الإنجليزي السير صمويل بيكر الشهير حاكما لمديرية خط الاستواء، وفي 1870م عهد الخديوي إلى شركة إنجليزية تدعى شركة جرنفلند إنقاذ مشروع توسيع ميناء الإسكندرية والقيام بأعمال الإصلاح مقابل عدة ملايين من الجنيهات وانتهزت إنجلترا ارتباك إسماعيل المالي لكي تزيد في ورطته وقامت بشراء اسهم مصر قناة السويس 1875م وعقدت معه معاهدة سنة 1877م بشأن إبطال تجارة الرقيق.[1]

أغرق الخديوي إسماعيل مصر في سلسة من الديون حيث اقترض سنة 1865م قرضا خاصا مع البنك الأنكلوا مصري قدره 2750 ألف جنية إسترليني.[2]

أصبحت إنجلترا صاحبة الكلمة العليا بعد أن اشترت أسهم مصر في القناة فرفضت أن يكون لها أسهم في الوزارة المصرية فتحقق ذلك، وكان مبين أعضاءه وزيرا انجليزيا للمالية كما عرض على إنجلترا إفادته بموظف مالي يدرس حالة الحكومة المصرية ويصلح الخلل فيها، فاقترح إصلاح الحالة المالية المتدهورة اي ان تخضع لمشاورة الدول الأوروبية.[3]

وفي سنة 1877م أوعزت إلى الخديوي أن يعين غرودون باشا حاكما عاما لسودان وهو منصب من أكبر مناصب الدولة وأعظمها، وتعتبر أول في تاريخ مصر أسند هذا المنصب إلى أجنبي وفي 8 سبتمبر 1877م عقدت معاهدة اعترفت فيها إنجلترا بسلطة مصر في بلاد الصومال الشمالية فكانت هذه المعاهدة مظهرا من مظاهر العلاقات الودية بين مصر وإنجلترا.[4]

إصدار الخديوي إسماعيل مرسوم 18 نوفمبر 1876م يعرض الرقابة الأجنبية على مصر وأن يتولاها مراقبان أحدهما إنجليزي والآخر فرنسي، وقضى المرسوم بأن يبقى صندوق الدين كهيئة دائمة إلى أن يسدد الدين.[5]

---

[1]- عبد الرحمان الرافعي، عصر إسماعيل، ج1، ط4، دار المعارف، مصر، 1978، ص91.

[2]- لوتسكي، تاريخ الأقطاب العربية الحديث، ط9، دار الفارابي، بيروت، 2007، ص212، ص213.

[3]- إسماعيل أحمد ياغي، إسماعيل تاريخ العالم المعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ص252.

[4]- عبد الرحمان الرافعي، المصدر السابق ص90.

[5]- عبد الرحمان الرافعي مصدر سابق، ص90.

وعرف عصره انتشار العديد من الامتيازات الاجنبية التي قدمتها الدولة العثمانية كتسهيلات بسيطة لدول الأوروبية خاصة إنجلترا، وكان الهدف منها إعادة الطريق التجاري إلى البحر المتوسط كنا منحت بريطانيا حق حماية البروتستانت، فكانت لهذه الامتيازات اثرا خطيرا بعد ماكنت في بداية منحة اعطتها الدولة العثمانية لبعض الدول الاوروبية الا انها تطورت واستفحل خطرها فنتج عنها تدخل إنجلترا في الشؤون الداخلية لمصر ولما اشتد الخلاف بين الخديوي والدائنين سعت سعيها في خلعه ونجحت في مسعاها سنة 1879م فكان هذا ختام السياسة الودية التي اتبعها إسماعيل حيالها.[1]

تواصلت سيطرة إنجلترا. على الحكومة المالية المصرية وبلغت ذروتها في عهد التوفيق، خاصة ان الفضل يعود لها في اعتلاءه الحكم فاستغلت استسلامه لها، وبذلك استطاعت إغراقه في الديون في الديون بعدما استغلت حاجته إلى الأموال لتحقيق مشروعاتها بمصر فزادت من إقراضه حتى جاء الوقت لتحكم موظفين المالية الإنجليزية في شؤون الحكم داخليا وحكمها هذا أفضى في النهاية إلى حدوث احتلال إنجلترا لمصر سنة 1882م.[2]

كانت بريطانيا تتطلع الاحتلال مصر منذ امد بعيد خاصة عندما العرابي الأمور في نصابها فأرسلت بأسطولها إلى مناء الإسكندرية لمساندة الخديوي، ومحاولة طرد وزارة العرابي باشا وأثارت بريطانيا فتنة بقتل أحد المصريين مما أدى إلى هياج الأهالي المصريين واشتباكهم مع الأجانب، فاتخذت بريطانيا هذه الحادثة كذريعة للتدخل بقصد حماية الأجانب ومساعدة الخديوي في حفظ الأمن.[3]

قامت بريطانيا بإرسال إنذار للحكومة المصرية بتوقيف عملية التحصينات التي رممت على الحصون الساحلية للإسكندرية فتوقفت الأعمال بعدما أصدر الباب العالي قرار ينص على توقيف عمل التحصينات لكن أعمال الترميم لم تتوقف هذا ما أدى بأميرال سيمور الذي كان يقود الأسطول الإنجليزي في مصر بتوجيه إنذار نهائي إلى رئيس الحامية العسكرية بتسليم القلاع الإسكندرية لكن الإنذار رفض.[4]

---

[1]- عمر الإسكندري، سليم حسن تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر، د.ن.ط، مؤسسة الهنداوي لتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ص249.

[2]- عبد الرحمان الرافعي، المصدر السابق، ص91.

[3]- ثيودور روشتين، تاريخ المسألة المصرية 1910م-1975م، تر: عبد الحميد العبادي ومحمد بدران، ط2، طبعة اللجنة للتأليف والترجمة، د.ب.ن، 1996، ص190.

[4]- لوتسكي، المرجع السابق، ص247.

فبدأ القصف على مدينة الإسكندرية واحتلت بعد مقاومة المصريين لها وتقدمت القوات البريطانية نحو القاهرة واتجهت نحو قناة السويس، وحاول العرابي ردم القناة إلا ان فرديناند ديليسبس خدع العرابي وتعهد بعدم السماح باستخدامها لأنها قناة دولية محايدة، لكن الأسطول البريطاني عبرها ضاربا بالحياد القناة عرض الحائط .[1]

بعد كل هذه الأحداث اقترحت فرنسا مؤتمر دولي للبحث في المسألة المصرية الذي تم عقده في القسطنطينية، وسمي بمؤتمر الاستانة ورأى دي فريسيه أنه من الأفضل الاحتفاظ باستقلال مصر لكي لا تقع في يد إنجلترا وحتى انه كان على استعداد تام لمساندة العرابي وكان يتوجب من المؤتمر الدولي هو عرقلة التدخل البريطاني وتمت فيه المفاوضات حول سبل التدخل في مصر وتماطلت الدولة العثمانية مما جعل بريطانيا تفصل في الأمر تعهدت الدول المؤتمرة بعدم السعي إلى اقتناء الأراضي ولا الحصول على الامتيازات التجارية لرعاياها.[2]

بينما كان المؤتمر الدولي يوالي اجتماعاته في تسوية المسألة المصرية وحلها حلا سياسيا، ووضع الأسطول الانجليزي قدمه في الإسكندرية وبدأ يقصفها.[3]

وانسحب في الوقت نفسه الأسطول الفرنسي من المياه الإسكندرية لأنها كانت عول على اشتراك دولة ثالثة للحصول على الانتداب من المؤتمر واستمرت هذه الحرب شهرين التي انتهت بهزيمة التل الكبير في 13 سبتمبر ودخول الجيش الإنجليزي برئاسة القائد ولسلسي في القاهرة 15 سبتمبر1882م.[4]

اقترن الاحتلال بالكوارث المالية وعجز الميزانية لأن الحرب التي شنتها انجلترا على مصر ألحقت بها خسائر كبيرة اصابت الممتلكات والمؤسسات، فكانت كلها فرصة مواتية إنجلترا لنهب الخزانة المصرية مطالبة بتعويضات مبالغ فيها من الحكومة مصر المغلوبة على أمرها إلغاء إنجلترا نظام المراقبة الثنائية على الشؤون مصر المالية ولم تشأ السماح بوجود مراقبين ماليين فرنسي، فأصبحت الأمور المالية تحت اشراف المراقب الإنجليزي الذي اصبح

---

[1]– عبد الرحمان الرافعي، الزعيم الثائر أحمد عرابي، 3ط، دار الشعب، القاهرة، 1968، ص137.

[2]– لوتسكي، المرجع نفسه، ص248.

[3]– محمد صبري، تاريخ مصر من عهد محمد علي إلى العصر الحديث، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص213.

[4]– المرجع نفسه، ص213.

* **مؤتمر الاستانة**: افتتح هذا المؤتمر في الاستانة في 23جوان 1882م، وشاركت فيه العديد من الدول الأوربية، إنجلترا، فرنسا، روسيا، النمسا، ألمانيا، إيطاليا، ولم تشارك فيه ال.د.ع. لمزيد أنظر: لوتسكي، المرجع نفسه، ص247.

اللورد كرومر هو **افلين بارنج**، أول معتمد بريطاني في مصر وقد منح لقب اللورد في 24 ماي 1892م، فأصبح يطلق عليه لورد كرومر، وظل معتمدا لبريطانيا في مصر حتى ماي 1907م، مارس السياسة الاستعمارية في مصر طيلة ثلاثة وعشرون سنة، لمزيد أنظر عيد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي جمل، سياسة مصر في البحر الأحمر من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1973، ص269.

مستشارا ماليا للحكومة المصرية، فأغرت انجلترا الحكومة المصرية على تعيين مستشارا إنجليزي للمالية، فصدر بذلك مرسوم 4 فيفري 1883م بتعيين السير كيلرن وكان له الحق التدخل في شؤون مصر.[1]

أما بنسبة لقناة السويس فقد قامت بريطانيا بعقد مفاوضات أهمها في 29 أكتوبر 1888م والتي حضرتها دول فرنسا، بريطانيا، والمانيا، ونمسا، وإيطاليا وتركيا وروسيا مع الحضور الخديوي توفيق وكان يستشار في رأيه دون ان يبدي أي اعتراض أو الحكم، وكانت النتيجة ان تبقى القناة السويس دائما حرة ومفتوحة في حالة سلم أو الحرب مع حرية السفن الدول السابقة للإبحار في القناة في سبيل التجارة لا للحرب، ولا يجوز لهذه الدول ان تبقى سفنها اكثر من 24ساعة بالميناء، ويجوز لها أن تبقى بسواحلها الحربية بميناء بور سعيد، وباقي المنطقة من القناة هي للأرض المصرية لمصر حق السيادة عليها، والاستعانة بقوات تركيا اذا لزم الامر، هاذا ما يخص الجانب الاقتصادي.[2]

أما في الجانب العسكري فقاموا بسيطرة على الجيش المصري بعدما دخلوا مصر وعقدوا محكمة عسكرية حكمت على أحمد العرابي بالنفي المؤبد، وقد قضوا على الحركة الوطنية، وقامت بريطانيا بحل الجيش المصري وتسريح جنوده وضباطه وقام الخديوي توفيق بإصدار مرسوم سبتمبر 1882م يقضي بحل الجيش وتسريحه وإعادة تنظيمه بإشراف ضباط من الجيش الاحتلال.[3]

حادثة دانشواي 13 جوان 1906م، بعد أن قام بعض الضباط الإنجليز على قرية دانشواي يصيدوا الحمام في أبراجها فحاول الأهالي منعهم من ذلك، لكن الإنجليز أطلقوا النار على الأهالي، وتوفي احد ضباط الإنجليز متأثرا بضربة شمس فحاكم المعتمد الإنجليزي الورد كرومر أهالي القرية وحكم على أربعة رجال بإعدام وفي ظل هذه الأحداث، كان مصطفى كامل في أروبا، فلما وصلته الإحكام الظالمة ضد الأهالي، ثار وأعلن في الصحف حربا على إنجلترا وسياستها، فقصد بعد ذلك لندن وقابل عددا من رجال السياسة بها ونشر عدة مقالات مما هز الرأي عام البريطاني.[4]

استغل مصطفى كامل هذه الواقعة بتشهير وظلم وقسوة الاحتلال الإنجليزي على الشعب المصري.[5]

---

[1]- شحاتة ابراهيم عيسى، الكتاب الاسود لاستعمار البريطاني، الهيئة العامة للقصور والثقافة القاهرة، 2015، ص60، ص61.

[2]- لوتسكي، المرجع السابق، ص248.

[3]- محمد عبد الله وياسين خطيب، المرجع السابق، ص100، ص102.

[4]- محمد عبد الله وياسين خطيب، المرجع السابق، ص100، ص102.

[5]- عبد الرحمان الرافعي، مصطفى كامل والحركة الوطنية، القاهرة، مصر، 1950، ص200.

بعد توقيع الوفاق بين فرنسا وبريطانيا عام 1904م لم يبدي الخديوي عباس حلمي الثاني في معارضة الإنجليز أي داعي لذا انطوى تحت سلطتهم، ويذكر الخديوي في مذكراته أن الاحتلال استعرض مرتين في ساحة العابدين احتفالا بعيد ملك إنجلترا سنة 1904م و1905م.[1]

ومن بين جرائمهم في حق المصريين حرمانها من أسطولها التجاري فبيعت البواخر الخديوية إلى الشركة الإنجليزية، وفي 8جانفي 1899م وقعت الحكومة البريطانية معاهدة بموجبها اصبحت تملك نصف السودان ووضعوا أقدامهم فيها.[2]

لما نشبت الحرب العالمية الأولى التي التزمت مصر الحياد حت أعلنت إنجلترا الحرب على ألمانيا ووقف تأثير الاحتلال بريطاني لمصر وأخذت الحكومة المصرية موقف مستعمرات البريطانية، ويظهر ذلك من خلال مجلس الوزراء المصري الصادر أوت 1912م، الذي يدل على وحشية الإنجليز في الحرب، ومنع التعامل مع ألمانيا ورعاياها وكذلك منع السفن المصرية من الاتصال ببحور الإقليمية، وحق القوات البريطانية ضرب في الموانئ المصرية.[3]

وفي 20 ماي 1914م سافر الخديوي عباس حلمي الثاني من مصر إلى إسطنبول في رحلة لتسوية وترك خلفه حسين رشدي باشا قائم المقام عنه في الحكم، وتأخر في العودة إلى مصر، وانتهزت بريطانيا الفرصة وأرسلت برقية لعدم عودته، وتم فرض الحماية رسميا، وفي اليوم الثاني أصدر إعلان خلع عباس من منصب الخديوية وتعيين حسين الابن الثاني لإسماعيل سلطان على مصر.[4]

**ثالثا: علاقة مصر مع فرنسا.**

كانت علاقة عباس حلمي الأول هي علاقة الصديق الصدوق لجده محمد علي باشا فلم تكن مسيرته معها مسيرة ود، حيث تقلص النفوذ الفرنسي في عهده بصورة كبيرة، ويمكننا القول بصورة واضحة انه كان يعاني من بعض

[1]- شحاتة إبراهيم، المرجع السابق، ص105.

[2]- مذكرات عباس حلمي الثاني خديوي مصر الأخير 1892م-1914م، تر: جلال يحي، ط1، دار الشروق، بيروت، ص242.

[3]- شحاتة إبراهيم، المرجع نفسه، ص106، ص107.

[4]- ناصر الأنصاري، المجمل في تاريخ مصر النظم السياسية والإدارية، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1983، ص221.

المشكلات النفسية فعمد إلى اقصاء الفرنسيين من الادارة المصرية في محاولة منه إلى لبث الطمأنينة إلى قلبه وحلفاء الامس ربما تآمروا ضده مع اعداء اليوم ولا يكاد يذكر اسم عباس في مرجع فرنسي الا بالسخرية والقسوة.[1]

فعباس حلمي الاول لم يكن يعامل الفرنسيين معاملة العطف والاحترام، ومن هنا نعرف سببا لتحامل الكثير من المؤرخين الفرنسيين والمؤلفين على عباس فان اعماله لا تدعو إلى الإطراء لكننا نعتقد ان احكام فرنسا عليه لا تخلو من التحامل لتأثرهم من تضاءل النفوذ الفرنسي في عهده.[2]

فقد وصفه جوستاف الكاتب الفرنسي بكتابه رحلة إلى مصر يقول: انه رجل ابله وشبه معتوه، لا يستطيع فهم اي شيء، وهو أكبر مفسد اعمال محمد علي ويضيف الرحالة ماكسيم دي كان إلى هذا الوصف البليغ بعض العبر المخجلة يصفه بأنه رجل بدين شاحب اللون سلوكه افرق لا علاقة له بالطبع.[3]

وكان السبب الحقيقي لهذا التحامل الشخصي ضده يرجع إلى كمياء الكراهية المتبادلة بينه وبين الفرنسيين ما جعله يدير ظهره للفرنسيين ويتحصن في قصر منيع على أطراف القاهرة.[4]

**مشروع قناة السويس:** بعد حصول انجلترا على مشروع سكة الحديد عملت فرنسا هي أخرى على تطبيق مشروع قناة السويس في عهد سعيد باشا حيث كان ميالا للدول الأوروبية خاصة فرنسا فقام بمنح امتياز حفر القناة الذي سيؤدي فيما بعد بمصر إلى الديون ثم الاحتلال.[5]

كان سعيد يرى ان القناة ستؤدي إلى رخاء مصر وبتالي التحرر من السيطرة العثمانية، وان ذلك سيدفع بدول الأوروبية إلى الاحترام الاوضاع القائمة في بلاد على اعتبار التنافس الدولي سيؤكد حيدة القناة وبتالي حيدة مصر فتضمن دول حقوق الوراثية التي تمتع بها الاسرة الحاكمة.[6]

---

[1]– سهير حلمي، أسرة محمد علي، د.ن.ط، مكتبة الأسرة، 2003، ص134.

[2]– عبد الرحمان الرافعي، عصر إسماعيل، ج1، ط، 4، دار المعارف، القاهرة، 1987، ص17.

[3]– سهير حلمي، المرجع نفسه، ص134.

[4]– محمد محمود السروجي، الجيش المصري في القرن 19م، دار المعارف، القاهرة، 1968، ص30.

* **قناة السويس:** هو ممر مائي بمصر يصل البحر المتوسط شمالا عن بورسعيد حتى بور توفيق جنوبا على البحر الأحمر عند السويس، وهي من أهم شريان ملاحي في العالم تعود أهميتها الدولية إلى اختصارها طريق الملاحة البحرية من الشرق والغرب يبلغ طولها 195 كلم ومتوسط عرضها 60م، وعمقها 13 متر. لمزيد أنظر عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج4، ص807.

[5]– شوقي عطا الله الجمل، سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، د.ن.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1973، ص267.

[6]– أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص11.

لم تكن فكرة حفر القناة حديثة بل تعود إلى عهد الفراعنة اين تم الاتصال بين البحرين الابيض والاحمر بواسطة النيل، ثم جاء الفتح الاسلامي فأنشأ عمروا بن عاص خليج المعروف ب خليج امير المؤمنين ليصل النيل بالبحر الاحمر، واثناء الحملة الفرنسية فكر نابليون في مشروع وعهد به إلى المهندس لوبير حيث درسه واعد منه تقرير وحبذا المهندس فكرة وصل البحر الابيض بالبحر الحمر لكنه أخطأ التقدير أذ حسب ان منسوب المياه في البحر الحمر اعلى بنحو تسعة أمتار عن منسوب المياه في البحر المتوسط، فترك نابليون المشروع وقال لندعه الدع فقد توفق يوما ما إلى تنفيذه، فيكون لها الفخر في تنفيذ هذا المشروع العظيم.[1]

ثم جاء فرديناند ديليسيبس والذي كان مساعدا لقنصل فرنسا في مصر، وقد كانت تربطه علاقة صداقة بمحمد علي حيث عهد هذا الاخير بتربية ولده سعيد على عدة الامور فحدث ان عثر فرديناند وهو في الاسكندرية على تقرير للمسيوا لوبيز والذي اسماه قناة البحرين وما إن تولى سعيد الحكم حتى أبرق إليه صديقه ديليسيبس يهنئه على استلآم العرش ويعرض عليه المشروع وفائدة التي ستجنيها مصر من وراءه.[2]

وفي سنة 1854م منح الامتياز لشق القناة وتأسيس شركة عامة، يكون استثمارها لمدة 99 سنة إبتداءً من تاريخ الفتح وكانت هذه الاتفاقية مجحفة في حق مصر.[3]

أهم ما جاء فيها:

1. أن تمنح الشركة حق الانتفاع بالقناة لمدة 99 سنة ابتداءً من تاريخ افتتاحها للملاحة وبعد مدة تؤول القناة للحكومة المصرية.
2. إعفاء جميع الآلات التي تستوردها الشركة من الخارج الضرائب الجمركية.[4]
3. إعطاء الشركة الحق في ان تستخرج بدون مقابل جميع المواد اللازمة للأعمال القناة.

---

[1]- عبد الرحمان الرافعي، المصدر السابق، ص57.

* **فرديناند ديليسيبس**: ولد في فارساي في 19نوفمبر1805 للأسرة تعود جذورها لعدة قرون مضت عمل أكثر أفرادها بالدبلوماسية والسياسية إلا أنها اشتهرت بمواقفها المؤيدة لنابليون، ومنها جاء المصادقة الغربية بين مصر ونابليون وأسرة ديليسيبس، عمل في السلك الدبلوماسي لمدة استمرت من 1825م-1849م، وأصبح بعدها مديرا لقناة. لمزيد أنظر يوسف أحمد، ديليسيبس الذي لا نعرفه، ط1، المجلس الأعلى للثقافة الجزيرة، القاهرة، 2004، ص13.

[2]- جورج يانج، مصدر سابق، 208.

[3]- المرجع نفسه، ص208.

[4]- عبد الرحمان الرافعي، مصدر السابق، ص64.

4. سمح الامتياز للحكومة المصرية بأن تتقاضى 15 بالمئة من الارباح أما الباقي فتوزع بين الأعضاء المؤسسين وبين حملة الاسهم بالنسبة 10 بالمئة و75 بالمئة للآخرين

5. تنازل الحكومة المصرية للشركة عن جميع الاراضي المملوكة والمطلوبة للإنشاء القناة مجانا

6. حولت الشركة حق فرض ما تشاء من الرسوم على السفن التي تمر في القناة البحرية أو النزع

7. الثغور التابعة لها بشرط الا تزيد عن 10 فرنكات عن كل طن وعن كل شخص من المصريين.[1]

بعد أن اطمئن ديليسيبس وحصل على عقد الامتياز حفر القناة سعى إلى جمع المال اللازم للبدء بالأعمال وقد منح سعيد ما يقارب 100.000 جنيه من الخزينة الحكومة للاستعانة بها على بدأ في حل العمل.[2]

وفي 5 نوفمبر 1858م عرض ديليسيبس إلى اكتتاب للإنشاء شركة تتولى حفر القناة السويس وجعل رأس مالها 200 مليون فرنك موزعة على400.000 ألف سهم قيمة السهم الواحد20 جنيه مصري (500 فرنك)، فيكون رأس المال 8000.000 جنيه بعد ذلك قسموا أسهم إلى نصفين، وقد اشترت مصر من هذه السهم ما عدده 177645 أي ما يقارب نصف الأسهم.[3]

كان معظم المساهمين في فرنسا وجزء منهم من المماليك الدع، أما انجلترا لم تقم بشراء أي شيء منها.[4]

وفي 25 أفريل1859م تم البدا في حفر القناة حيث صادفتها صعوبات في البداية نتيجة لقلة العمال، بإضافة إلى صعوبة حصول على الماء، فاستعان ديليسيبس بسعيد باشا لتخطي صعوبات وألزمه بالإكثار من عمال، فسيق آلاف من الفلاحين إلى القناة حيث كانوا يشتغلون طوال اليوم ومات عديد منهم من الجوع وحر الصيف وقر الشتاء، ولم تلبث أن انتشرت هذه الاخبار هذه الفضائح وتناولته السنة المعارضين لحفر القناة وخاصة إنجلترا.[5]

ومع زيادة المصاريف القناة وتأخر سعيد عن دفع الجزية للسلطان كل هذا ما جعله يلجأ للاقتراض من بعض الدول الأوربية، وفي عام 1862م عقد أول قرض في باريس قرضا خاصا بقيمة 28 مليون فرنك وفي عام

[1]– عمر الإسكندري وسليم حسن، المرجع السابق، ص222.

[2]– جورج يانج، مصدر سابق، ص217.

[3]– عزيز خانكي، مرجع السابق، ص14.

[4]– عمر الاسكندري وسليم حسن، المرجع السابق، ص260.

[5]– عمر الاسكندري وسليم حسن، المرجع السابق، ص212، ص213.

1862م عقد أول قرض للدولة بقيمة 60 مليون فرنك أي 2.4 مليون جنيه استرليني ولم يسدد سعيد هذه الديون فزادت الفوائد وتراكمت وبوفاته سنة 1863م بلغت ديون مصر 8 مليون جنيه استرليني.[1]

عارضت انجلترا المشروع قناة من البداية وكانت ترى انها ستؤدي إلى فصل مصر فصلا تاما بحيث يكون استقلالها متى شاءت، لذلك عملت على محاربته في الاستانة ومصر وباريس ورأت ان اكتمال المشروع قناة هو مقدمة للوقوع مصر تحت السيطرة الفرنسية واذا نشبت حرب بينهما أمكن لفرنسا ان تحتل مداخل القناة التي اصبحت مفتوحة أمام الفرنسيين ومغلقة أما الانجليز، واصبحت تهدد التجارة الانجليزية شرق رجاء صالح واستلاءها على جزر الموريس لهذا هددت انجلترا السلطان في حالة موافقة على المشروع، وكان هدف من ذلك المشروع هو فصل مصر عن تركيا لأنه لن يتوقع من الدول الأوروبية الكبرى ان تحافظ على سلامة الاراضي الامبراطورية العثمانية.[2]

فقام الباب العالي بإرسال خطاب شديد اللهجة إلى سعيد باشا يخبره فيها عواقب المشروع لكن سعيد لم يبالي بأمر السلطان وشرع في حفر القناة دون مصادقة ال.د.ع لهذا اصدرت امر بوقف العمل في القناة سنة 1859م، فأصدر مذكرة في 4 جويلية 1860م إلى سفيري ال.د.ع في باريس ولندن مفادها ان القرار النهائي في مسألة القناة يتوقف على ضمان حقوق الدولة ذات سيادة على مصر وسلامة الملاحة في القناة، رغم كل هذا قام سعيد بزيادة العاملين في القناة.[3]

وبلغت العلاقات ذروتها عندما قام سعيد باشا باستجابة لمطلب صديقه **نابليون بونابارت الثالث** بإرسال كتيبة من الجيش المصري لتحارب بجانب القوات الفرنسية في المكسيك، كان نابليون ثالث يحلم بإقامة امبراطورية فرنسية في العالم الجديد فانتهز فرصة قيام ثورة في المكسيك ضد نظامها الجمهوري فحاول التحريض انجلترا

---

[1]– جلال أمين، قصة الاقتصاد المصري وعلاقته بالعالم من محمد علي إلى حسين مبارك، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2012، ص19، ص20.

[2]– أحمد مصطفى عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص13.

* **نابليون ثالث**: ولد عام 1808م وكان ابوه لويس بونابارت ملك هولندا، في عهد نابليون وقد أصبح منذ وفاة الدوق ريشستادت ابن نابليون 1832م الوارث للعرش الامبراطوري، اهتم بشؤون الفرنسية، في عهده اختلف بينه وبين شعبه فأدى بانقلاب عليه وسجن، لكنه فر إلى إنجلترا سنة 1848م ولما نشبت ثورة فرنسية 1848م عاد إلى بلاده وتم انتخابه لرئاسة الجمهورية، لمزيد انظر محمد قاسم وحسين حسني تاريخ القرن تاسع عشر، ص149، ص150.

[3]– عمر الإسكندري وسليم حسن، المرجع السابق، ص212، ص213.

واسبانيا للتدخل بحجة حماية الرعايا الأوروبيين، فلا تأبه الدولتان لتحريضه فتحمل وحده مسؤولية التدخل، فتحمل القوات الفرنسية لهزائم متوالية.[1]

واستنجد في الحرب بصديقه سعيد باشا فأهداه بكتيبة من الجنود السودانيين عددهم 1200 مقاتل، واستمرت الحرب بين الجيش الفرنسي وقوات الثورة وبعد أربع سنوات من الحرب البائسة كانت كتيبة قد فقدت معظم أفرادها بمن فيهم قائدها ولم يبقى سوى 300 جندي عادوا إلى باريس بصحبة الجيش الفرنسي المهزوم فاستعرضها الإمبراطور وأشاد باستجابة أفرادها وخلع عليهم الأوسمة وبعد وصولهم إلى الاسكندرية استعرضهم الخديوي إسماعيل بعد وفاة سعيد باشا وأمر بترقية اعترافا بشجاعتهم.[2]

وأما إسماعيل فقد كان مؤيدا للمشروع القناة مع معارضة لبعض شروط الامتياز خاصة ما كان متصلا منها بالأراضي التي تعطى للشركة ومسألة المصريين مسخرين لها حيث اراد ان تكون القناة لمصر لا مصر لقناة.[3]

وأظهر الباب العالي استعداده لتدخل في الموضوع ومطالبة بالعدول عن السخرة في حفر القناة لمخالفتها الاصلاحات المنصوص عليها في التنظيمات، حيث طالب إسماعيل برد ما منحه سعيد لشركة من الاراضي المجاورة باعتبارها امتياز لا يتفق مع السيادة المصرية.[4]

وفي أوائل 1863م ارسل باب العالي مذكرتين أحداهما إلى لندن وباريس وثانية إلى الوالي مصر، يوضح فيهما إنه رغم عدم رغبته في القضاء على المشروع إلا إنه لم يوافق عليه إلا إذا ضمنت حيدته، وأصر الباب العالي على وجوب الغاء الاستعمار الجانب للأراضي الواقعة على جانبي القناة وهذه المذكرة اغضبت فرنسا، فارسل الخديوي إسماعيل **نوباز باشا** إلى الاستانة لمفاوضات الباب العالي وفرنسا وانجلترا وبعد المناقشات التي تمت اصدر الباب العالي في أوائل أوت 1863م مذكرته التي نصت على موافقته على القناة من حيث ممر بحري وتجاري

---

[1]- جلال أمين، قصة الاقتصاد المصري وعلاقته بالعالم من محمد علي إلى حسين مبارك، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2012، ص19، ص20.

[2]- أحمد مصطفى عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص13.

[3]- عبد الرحمان الرافعي، المصدر السابق، ص93.

**نوباز باشا:** من أنجب رجال عصره، رباه قريبه يغوص باش من مستشاري محمد على باشا، كان يحسن معظم لغات أوربا كونه مسيحيا أرمينيا استطاع أن يخدم ثلاثة ولاة مدة عشرين عاما، حائز لكل رضاهم، إلى أن غضب عليه إسماعيل باشا، وكانت خاتمته الإصلاحاته تأسيس محاكم مختلطة، عمر الإسكندري وسليم حسن، تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر، د.ن.ط، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ص234.

[4]- جورج يانج، مصدر سابق، ص281.

بشرط ان تلغى السخرة، وخلال ذلك سافر نوباز باشا إلى باريس ليبلغ مجلس الادارة الشركة بشروط الباب العالي وتلخصت مطالبه فيما يلي:

1. إنقاص عدد العمال الذين تلتزم الحكومة بتقديمهم للشركة.
2. إلغاء الامتياز الملكية للشركة للأراضي، وفي المقابل تأخذ الحكومة المصرية على عهدتها إتمام الترعة وتعويض الشركة قيمة النفقات التي بذلتها في القسم الذي انشأته فيها.[1]

وقد رفضت الشركة ومن وراءها الحكومة الفرنسية هذه الشروط وانتهى النزاع بتحكيم نابليون الثالث ليتدخل، وفي 6 جويلية 1864م أمر بإلغاء السخرة مع تعويضات باهرة بمبلغ قدر بـ 38 فرنك، وتنازل الشركة عن جزء الذي حفرته من القناة كما وافق على الامبراطور على اتفاق نوباز باشا وديليسيبس بشأن الاراضي ولم يترك للشركة سوى الاراضي الازمة للإنجاح المشروع وقد بلغت التعويضات التي الزمت بها الحكومة المصرية للشركة 84 مليون فرنك وتدفع على مدى 15 عام وهكذا سارت الشركة في تنفيذ المشروع فأصدر السلطان العثماني في مارس 1866م فرمانا يوافق على الامتياز الممنوح للشركة المسؤولة عن حفر القناة.[2]

وفي 18 أوت 1869م انتهى العمل في حفر القناة التي استغرق تنفيذه عشر سنوات واتصلت مياه البحر المتوسط بالبحر الأحمر وبلغ طول القناة 164 كلم وأنشأت مدينة بور سعيد ومدينة الاسماعيلية، وافتتحت القناة في 18 نوفمبر 1869م، حيث حضره كبار الملوك والأمراء أوروبا وشخصيات ورجال السياسة واقيمت حفلات فخمة التي لم يعرفها التاريخ احتفالا بدانيها في الاسراف وتبذير، وكلف شق القناة 400 مليون فرنك بما فيه قيمة الأسهم والغرامة المالية ونفقات الافتتاح ليفتح باب الديون واقتراض.[3]

ويتجلى بلوغ النفوذ الفرنسي في استخدام إسماعيل لطائفة الفرنسيين ن في كثير من المعاملات المالية وقروضه، واسناد الكثير من المشروعات العمران إلى الاخصائيين الفرنسيين، وبلغ هاذا النفوذ ذروته في حفلات القناة 1869م، فقناة في ذاتها عمل فرنسي، وفاتحها فرديناند ديليسيبس يمثل الكفاءة فرنسا المالية وهندسية وكانت أوجيني امبراطورة فرنسا هي التي ترأست حفلات الافتتاح، الا ان النفوذ الفرنسي اخذ في الاضمحلال عقب الحرب السبعينية سنة 1870م، 1871م، فإن الانتصار الألمان في الحرب زلزل سيطرة فرنسا السياسية في

[1]- عمر عبد العزيز، المرجع السابق، ص234.
[2]- المرجع نفسه، ص235
[3]- المرجع نفسه، ص237، ص238.

أوروبا والشرق، وكان من أولى نتائجها سقوط نابليون الثالث صديق إسماعيل الذي يعتمد عليه في مهمات الأمور ومن ثم أخذ النفوذ الفرنسي يتضاءل في مصر مخليا الطريق للنفوذ الانجليزي.[1]

اتبع الخديوي توفيق باشا سياسة مؤيدة للغرب في مرحلة مبكرة من توليه الحكم، فالفرمان الذي أصدره الباب العالي لتولية توفيق حاكما لمصر، ألغت فيه ال.د.ع الكثير من الامتيازات التي منحتها سابقا للخديوي إسماعيل كحق توقيع المعاهدات، اقتراض الأموال، الوراثة العرش لابن الأكبر فعارضت فرنسا إلغاء هذه الامتيازات لأنها كانت تعمل في ذلك الحين على تقويض أملاك الدولة ونزعها من يدها، فلا ترضى بأن يرجع إليها في مصر نفوذ قد ضاع منها.[2]

كما جرى في فترة حكمه تعيين مشرف فرنسي، وآخر بريطاني أو ما يسمى بالمراقبة الثنائية، وكانت تقتصر مهامه على التدقيق، وعدم التدخل في شؤون الإدارة، فعين مسيوا دي بيلينر، مراقبا فرنسيا، والمسيوا آفلين بيرنج مراقبا من طرف بريطانيا سنة 1879م.[3]

اشترطت حكومتها ألا يعزل أي منهما إلا بعد موافقة الدولة، وأهم من ذلك أن يقسما مهامهما، بل عملا معا بالتكامل وعولا في مهمتهما في السير مع رجال دولة مصر والسير معهما في الحرم لكي يكسبا ثقتهما، وقاموا بإصلاحات المالية البلاد، وكان لهما حضور في **مجلس النظار**، وقدما تقريرا لحل مسألة لتصفية ديون التي تركها إسماعيل.[4]

أما عباس حلمي الثاني فقد حاول في بداية حكمه التخلص من الوصاية والحد من التدخل الإنجليزي في شؤون البلاد، وكانت لفرنسا نفس الرغبة في بجلاء الإنجليز عن مصر، خاصة بعد ازدياد الاعتداءات الإنجليز

---

[1]- عبد الرحمان الرافعي، المصدر السابق، ص89.

[2]- عمر الإسكندري وسليم حسن، ص 269.

[3]- اللورد كرومر، المرجع السابق، ص 227.

* **مجلس النظار**: هو مجلس أصدره الخديوي إسماعيل في 28 أوت 1878م، قام بإنشائه لتحويله مسؤولية الحكم، إلياس أيوبي تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل من سنة 1863م إلى غاية 1879م، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص408.

[4]- عمر الإسكندري وسليم حسن، المرجع السابق، ص269، ص271.

فتعاونت كل من فرنسا وروسيا مع قناصلها في الدولة العثمانية من التغلب على المؤامرات البريطانية، والسعي إلى المحافظة على علاقة مصر بالدولة العثمانية.[1]

فقد كان الخديوي عباس الثاني على علاقة وطيدة مع القنصل الفرنسي ميسوا ريفرسو الذي مد له يده وكان يحترم آماله، وكان يظهر له الطريق صحيح، فقد مالت فرنسا بنوع خاص من تحرير مصر من السيطرة البريطانية وإبطال مؤامراتها، وساعدت كذال مصر في إنشاء مركز للدعاية لاستقلال مصر وبهذا اتصلت مصر بالعالم الخارجي ووجدت مدافعين عنها في البرلمان الفرنسي.[2]

لكن علاقة مصر بفرنسا لم تدم طويلا، فلو كانت جادة لانسحبت من فاشودة مقابل انسحاب الإنجليز، هذه الأزمة كانت بين بريطانيا ومصر حول السودان فكل طرف يحاول أن يطوي السودان تحت ممتلكاته لكن فرنسا لم تضاهي قوة بريطانيا لذلك تحاشت الحرب معها.[3]

ثم جاء الاتفاق الإنجليزي الفرنسي سنة 1904م ليطيح بأي أمل في الاستقلال كان هذا الاتفاق بينهم على حساب مصر ومصلحة البلدين وحدهما، حدث هذا في الوقت الذي كان فيه الخديوي والمصريين يثقون في فرنسا، فقدت مصر التأييد المعنوي من جانب فرنسا ووجدت نفسها معزولة تماما، فلا قوة لها وفي قبضة الإنجليز، هذا الوفاق الذي أنهى الحرب بين الدولتين حول المستعمرات، وأحدث فترة التعايش السلمي لايزال بينهما إلى اليوم.[4]

---

[1]- شحاتة عيسى إبراهيم، المرجع السابق، ص105.

[2]- مذكرات خديوي عباس حلمي الثاني خديوي مصر الأخير 1892م-1914م، تر: جلال يحي، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1993، ص242، ص243.

وفاق 1904م كان بين فرنسا وبريطانيا أهم ما جاء فيه:

- أن انجلترا لن تغير الوضع السياسي في مصر وفرنسا لن تعوق عمل بريطانيا في ذلك القطر.
- تستمر المدارس الفرنسية في مصر وتتمتع بنفس الحرية التي كانت عليها من قبل
- أن يكون للموظفين الفرنسيون نفس الميزات التي للموظفين الإنجليز، مذكرات عباس حلمي الثاني، ص189.

[3]- شحاتة إبراهيم، المرجع نفسه، ص106، ص107.

[4]- سهير حلمي، المرجع السابق، ص257.

ويذكر الخديوي عباس في مذكرته أن هذا الاتفاق يمثل أحد الذكريات الماضي عهدي فلقد أساء هذا الموقف إلى مشاعر المصريين جميعا والى مشاعر كل نفس كريمة فكانت نهاية علاقة تعاون بين فرنسا ومصر، وأن مصر لم تتخلى عنها بل فرنسا هي من انسحبت.[1]

[1]- مذكرات خديوي، مصدر نفسه، ص189.

# المبحث الثالث: الإصلاحات الداخلية

**أولا: الإصلاحات الادارية.**

**ثانيا: الإصلاحات القضائية.**

**ثالثا: الإصلاحات الاقتصادية والثقافية.**

**أولا: الإصلاحات الادارية.**

في عهد عباس حلمي الأول قام باستتباب الأمن فضرب على الأيدي قطاع الطرق وطاردهم وعاملهم بقسوة، فاستب الأمن في عهده، وهذا من خيرة أعماله، لكن حدث كل هذا بعد أن أصدر السلطان عبد المجيد 1852م قانون التنظيمات الذي أعلن السلطان في خط كولخانة.[1]

هذه التنظيمات التي نصت على ضرورة إيجاد ضمانات للأمن من جميع رعايا الدولة على حياتهم وأموالهم، وإيجاد نظام ثابت للضرائب وعدم التفرقة بين المواطنين في الحقوق.[2]

وإلغاء نظام الالتزام وكل الأضرار الناجمة عنه، وجعل التجنيد منظما وعادلا ومحاكمة الأشخاص المتهمين وجرائم محاكمة عادلة، كل هذا حدث بعد ان طبق عباس هذه التنظيمات بطلب من الباب العالي عام 1850م.[3]

وقام عباس ببعض الإصلاحات الحربية التي فكر فيها إبراهيم باشا قبل وفاته كتجديد الاستحكامات وإنشاء طرق الحربية، كما أدمج في الجيش نحو 6000 آلاف جندي من الأرناؤوط جعلهم خاصة جديدة وسلم مستحقاتهم كما أيضا بنزع الأسلحة من العامة لتجنب أي معارضة شعبية ضده، لكن يعاب عليه كثيرا في هذه النقطة لأنه أبعد الجماهير في مواجهة استبداد الحكم وكذا الغزو الخارجي.[4]

قام سعيد باشا بتحويل دواوين ابيه إلى وزرات، وأصدر في 26 فيفري 1857م مرسوما يشتمل على نظام الجديد الذي أدخله في الإدارة عامة وبلغ القناصل الدول في مصر بواسطة وزير خارجيته، ينص على مرسوم على إنشاء وزارة الداخلية برئاسة أمير أحمد باشا رأفت والوزارة المالية برئاسة الأمير مصطفى بك فاضل، ووزارة الحربية برئاسة الأمير حلمي باشا ويقوم هاذا المرسوم أن الوزير الخارجية يستمر وسيطا بين الحكومة وقناصل في كل ما يتعلق بالمبادلات الرسمية وأن مجلس المدني يستمر في إنجاز الأعمال القضائية والإدارية تحت رئاسة إسماعيل باشا.

---

[1]- محمد صبري، تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص80، ص81.

**خط شريف كولخانة:** 1839م وهو فرمان الذي أصدره السلطان عبد المجيد المشهور الذي أعلن فيه رسميا البدء بإجراء التغيرات جذرية في جميع مؤسسات الدولة. سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص101.

[2]- سهيل صابان، المرجع نفسه، ص101، ص102.

[3]- أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص8، ص9.

[4]- أحمد موروا، تاريخ مصر من الحملة الفرنسية إلى ثورة 1952، دار المعارف، القاهرة، 1798.ص223.

وقد ألغى سعيد الوظائف المديرين تخلصا من استبدادهم وجعل مآمير ومشايخ البلد تحت رقابة الوزارة الداخلية مباشرة قيد سلطة الحكام الذين كانوا وسائط بينه وبين الشعب فسن للجندية نظاما، أنقص عدد الجيش تحت السلاح وجعل الخدمة العسكرية قصيرة. أما فيما يتعلق بالعوائد والضرائب فقد حدد الوالي مقدارها والمطلوب من كل فرد في دفاتر، وألغى السخرة التي كانت تلجأ الادارة اليها في اشغالها العامة. بعد ان قيد الوالي سلطات الادارية في الاقاليم عول على تقييد سلطته الشخصية التي هي مصدر من السلطات جميعا فأنشأ مجلس الحكومة التي كانت مهمته وضع اللوائح الإدارية والنظر في القرارات والمراسيم الهامة قبل عرضها على الوالي، وكان من اختصاصات هذا المجلس الفصل في القضائية، وكان الوالي قد حصل من الباب العالي على تعيين القضاة التي كانت من قبل قاضي القضاة مرفد من الاستانة، فأصبحت الادارة القضائية من ذلك الوقت خاصة للحكومة وتحت رقابتها فبطلت الرشوة وقلت الاسباب الشكوى في البلاد.[1] لم يثق بأحد من الوطنيين ليشركه معه في الادارة شؤون الملك، فقضى على مجلس الخصوصي أو مجلس النظار، ولم يدرب احدا من ابناء الامة شؤون البلاد.[2]

وبذلك اعاد النظام إلى الادارة العامة التي عطلت حركتها في العصر عباس وبدأ المصريون يشعرون بأن لهم حكومة تسهر على مصالحهم.[3]

أما إسماعيل باشا فقد وجه عناية منذ البداية إلى تنظيم الادارة وحول الدواوين الكبرى التي تركها سعيد كالبحرية والخارجية، الاشغال، وعين فيهما نوباز باشا وقسم القطر إلى ثلاثة اقسام، البحري والمتوسط والصعيد وقسم هذه الاقسام الثلاثة إلى الاربعة عشر مديرية وثماني محافظات، وعين من جديد مديرا لكل ولاية، وعهد برئاسة النواحي إلى العمد. بدلا من المشايخ الذين صاروا مساعدين لهم وأنشأ وظائف المفتشين، كان لهم سلطة واسعة في الأقاليم فكان لكل مفتش وجه بحري.[4]

فلم يكن هم إسماعيل جعل الوراثة للأكبر انجال الخديوي بل كان يبذل جهده في أن يمنح استقلالا اداريا يتصرف به شؤون البلاد الداخلية، وكان غرضه التوثيق الارتباط بين مصر ومماليك العربية ووصولا إلى ذلك مستحيل مادام الباب العالي صاحب النفوذ والسلطات في البلاد، اذ كان يخشى ان يعترضه فيما يقدم عليه من مشروعات،

---

[1]- محمد صبري، تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص84، ص85.

[2]- عمر الاسكندري وسليم حسن، المرجع السابق، ص217.

[3]- محمد صبري، المرجع نفسه، ص85.

[4]- المرجع نفسه، ص118.

لذلك قضى إسماعيل سنوات عديدة من أجل الوصول إلى ضالته المنشودة، حتى منحه الباب العالي استقلالا داخليا سنة 1873م، ولما أصبح إسماعيل صاحب النفوذ اخذ ينظم إدارته الداخلية فأدخل في البلاد جملة من الاصلاحات لم يأت بها والي تولى الشؤون المصرية قبله فأعاد نظام الادارة الذي وضعه محمد علي وأهمل في عهد عباس الأول، بعد ان ادخل بعض إصلاحاته، وقام بشراء البريد المصري من الشركة ووضعه تحت سيطرة الغربيين.[1]

أعاد مجلس المخصوص وكان يرأس جلساته بنفسه في الغالب، وزاد من اختصاصه حتى صار شبيها بمجلس الوزراء الآن، غير أنه بقي هو صاحب النفوذ المطلق لا يعمل إلا برأيه، فلما تدخلت الدول الأوروبية في شؤون مصر طلبت إليه أن يمنح الأعضاء المجلس السلطة الفعالة بحيث يكونون هم المسؤولون عن قراراته فشكل وزارة برئاسة نوباز باشا سنة 1868م من أعضاءها اثنان من الأجانب فكان بذلك أول مجلس نظار انشأ بالديار المصرية، واعاد كذلك مجلس الشورى وسماه مجلس الشورى النواب وافتتحه سنة 1866م وهذه من أهم الخطوات في تمثيل السبيل الحكم النيابي في، جميع ممالك الشرق بأسرها، ويقال أن الخديوي إسماعيل لم يكن غرضه من هاذا المجلس ان يتدخل معه في أمور البلاد، بل ليشاركه أعضاءه في القرارات، وكانت وظيفة هذا المجلس ان يناقش الحكومة، ويبدي لها رأيه في كل التغيرات المالية وفي المشروعات العامة الجديدة وكل ما يتعلق بصالح البلاد من الامور التي تعرضها عليه الحكومة، ويجتمع هاذا المجلس في كل عام مدة شهرين فتعرض عليه الحكومة تقرير سنوي عن الإدارة البلاد أثناء العام.[2]

أما توفيق في أوائل عهده فقد حدث بعض التعديلات على التقسيمات الإدارية الأقاليم دون المساس بالهيكل الأساسي ومن ذلك أنه جعل أقسام أسيوط سبعة أقسام بدلا كن ستة لعدم كفاءتها للإنجاز الأشغال، كما نقل من فاقوس إلى إحدى البلاد الأصلية التي يتوسطها هذا المركز في منتصف شهر فيفري 1882م.[3]

أما الهيكل الأساسي الذي كانت عليه الأقاليم في مصر أوائل حكم توفيق وعلى وجه الخصوص سنة 1882م مفقد اشتمل على ثماني محافظات هي، مصر الإسكندرية، دمياط، رشيد، بورسعيد والسويس، العريش،

[1]- عمر الاسكندري وسليم حسن، المرجع السابق، ص232، ص233.

[2]- المرجع نفسه، ص245.

[3]- زين العابدين شمس الدين، إدارة الأقاليم في مصر 1805م-1882م، ط1، دار الكتاب الجامعي، 1988، ص55، ص57.

والقصر، أما بالنسبة لطرق قسمت إلى قسمين عظيمين أحدهما في الشمال هو الوجه البشري ويضم الأقاليم البحرية والثاني في الجنوب ويضم الأقاليم القبلية.[1]

وباختصار دخلت البلاد في العهد الخديوي توفيق طور الإصلاح جديد في مختلف مجالات الحياة، التعليم، الإدارة، مالية، لولا الحوادث الثورة العرابية التي داهمتها.[2]

كما قام الخديوي عباس حلمي الثاني بإصلاحات على مستوى الجيش، فقام على تعيين القادة من خبرتهم مكيفين بحيوية والنشاط، وان يكونوا غالبيتهم من الشباب، كما قام بتحسين وضعية الضباط مصريين وترقيتهم من رتبهم إلى رتب أميرال، وتعيين النواب على كل محافظات ومنحهم رتب كذلك، كما قام كذلك بإظهار للضباط المصريين أن مصيرهم غير مجهول، وأنهم سيحضون بمكانات في المناصب الإدارية، كما قام الخديوي بإشراف على النظارة الحربية وتسليم الأموال وتنظيم ميزانيتها بشكل سليم وقام بإنشاء مخابرات لمراقبة الوحدات العسكرية، وعلاقتهم بإنجليز.[3]

**ثانيا: الإصلاحات القضائية.**

إن أهم إصلاح قضائي في عهد سعيد باشا إنه نال من السلطان حق اختيار القضاة بعد أن كان جاريا العمل على ان القضاة يتم تعيينهم من قبل السلطان وهذا الإصلاح فضلا عما فيه من تحقيق الاستقلال القضائي لمصر، فإنه منع مصدرا من مصادر الفساد في النظام القضائي فإن قاضي القضاة كان يعين القضاة حسبما تملى عليه أهواءه، وكثيرا ما يجعل تعيينهم مقابل المال.[4]

قام بتأسيس مجلس الأحكام الذي كان موجودا منذ عهد محمد علي باشا على هيئة القضائية تدعى الجمعية الحقانية أنشأت سنة 1842م ولكن أطلق عليه فيما بعد سنة 1849م اسم مجلس الأحكام الذي كان له شأن كبير في عهد سعيد وإسماعيل، لأنه كان بمثابة الهيأة الاستئنافية العليا في البلاد، واثنان من العلماء أحدهما حنفي وآخر شافعي، وكان أيضا يشارك في المجلس الخصوصي في السلطة التشريعية، قام كذلك سعيد بإنشاء

[1]- زين العابدين شمس الدين، المرجع السابق، ص58.

[2]- عمر الإسكندري وسليم حسن، الالمرجع السابق، ص272.

[3]- مذكرات عباس حلمي الثاني خديوي مصر الأخير 1892م-1914م، تر: جلال يحي، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1993، ص67 ص68.

[4]- محمد صبري، المرجع السابق، ص84.

محاكم أو مجالس جديدة للفصل في المسائل المدنية والتجارية سميت بمجالس الأقاليم بلغ عددها خمسة في البداية تأسيسه، وكان ينظر في القضايا الداخلية للأقاليم المصرية وقضايا السودان، وكان المجلس الخصوصي ومجلس الأحكام يصدران اللوائح وقوانين المجالس الأقاليم.[1]

ونظرا لتردد سعيد وعدم استقرار رأيه ألغى مجالس المحاكم سنة 1855م، بعد أن حول القضايا المنظورة أمامه إلى الأمير إسماعيل باشا وألغى مجالس الأقاليم وفي سنة 1861م إعادة المجلس الأحكام من جديد برئاسة محمد شريف باشا ناظر الخارجية، وأعاد مجالس الأقاليم، وكان القانون العثماني وما أصدره سعيد من قوانين هو المحور الذي تدور الأعمال أمام المجلس الأحكام ومجلس الأقاليم.[2]

أما فيما يختص بحالة القضاء الأجنبي فقد ضل العمل به جاريا في الإسكندرية ومصر، وهي المحاكم التجارية التي أنشأت في عهد محمد علي وضلت قائمة إلى عهد سعيد وإسماعيل والمسماة المجالس التجار، وكانت المحافظات تنظر في مشاكل الخاصة بأجانب.[3]

ولكن كثرة نزوح الأجانب إلى مصر أدت إلى ازدياد المشاكل، مما أدى بالإدارة إلى إنشاء سنة 1861م مجلس خاص باسم مجلس قومسيون يتألف من رئيس مصري وعضوين مصريين، وعضوا أوربي وآخر يوناني، ويختص بنظر في القضايا التي ترفع من الأجانب على الرعايا المحليين، ولم يكن اختصاصها النظر في المسائل المتعلقة بالعقار، بل كان النظر من الاختصاص المحاكم الشرعية باعتبارها في ذلك الوقت محاكم عادية في البلاد.[4]

وجه الخديوي إسماعيل عنايته لإصلاح القضاء وجعله مستقلا عن الإدارة، فأراد أن يؤسس المحاكم المختلطة ليتساوى الجميع أمام القانون وكان غرضه من ذلك وهو ان يقضي على محاكم القنصلية والامتيازات الأجنبية، ولم تكن هذه فكرة بنت يومها بل كانت مختمرة عند الخديوي قبل ان يتولى العرش مصر، ورأى ذلك ما كان لأجانب من الامتيازات، فعزم أن يغير ذلك تغييرا تاما.[5]

---

[1]- عبد الرحمان الرافعي، المصدر السابق، ص51.

[2]- محمد صبري، المرجع السابق، ص52.

[3]- المرجع نفسه، ص53.

[4]- المرجع نفسه، ص84.

[5]- عبد الرحمان الرافعي، المصدر السابق، ص51.

وكان نوباز باشا رفع تقريرا في عام 1868م إلى حكومة الأستانة وسفراء الدول فيها ذاكرا ان الحكومة المصرية دفعت في أربعة أعوام18مليون فرنك تعويضات للأوروبيين وأن هذا المبلغ جسيم لم يدفع الا تحت ضغط القناصل الأوروبيين.[1]

ولما سنحت الفرصة عام 1868م فاتح الوزارة الفرنسية وفي هذا الصدد فاوض نوباز باشا وزير الخارجية الفرنسية حسب إرادة الخديوي، فعقدت لجنة في باريس كان الغرض منها فحص التغيير الذي يريده نوباز باشا إدخاله في القانون المصري وكانت هذه أول خطوة في سبيل إنشاء المحاكم المختلطة ولقد لاقى نوباز باشا صعوبات في إرضاء كل الأهالي والأجانب وخصوصا السفراء الدول الذين اقترحوا أن تأسيس هذه المحاكم يكون من وراءه محو سلطتهم في البلاد، وكانت فرنسا أكبر معارض للإنشاء هذه المحاكم حسب التغيرات التي اقترحها نوباز باشا، وعاضدت إنجلترا التي رأت بأنه مضر بكل الأهالي وأجانب، أما الباب العالي فقد وضع عقبات في سبيل انفاذه بدليل انه مخالف للشرع.[2]

كذلك السلطان وعلماء القاهرة رفضوا هذ الإصلاح، لذلك أقدم الخديوي إسماعيل على عزل المفتي الذي أفتى بذلك، ثم استبدله بمفتي آخر فوافق على إنشاءها، ومع ذلك استمر نوباز باشا بمساعيه لدى الباب العالي إلى ان وافق مبدئيا بشروط وتعديلات وجب إدخالها في المشروع، بعد ذلك أصدر الصدر الأعظم علي باشا إلى سفراء ال.د.ع في العواصم الأوربية وأوضح لهم مصادقة الباب العالي على المشرع القضائي المصري وبعد ان انتهى من معظم المعارضات شكل هذه المحاكم سنة 1875م إلا أنها لم تفتح أبوابها إلا في فيفري 1876م، وذال لعراقيل التي كانت فرنسا تضعها، وقد أسس من هذا النوع ثلاثة محاكم من الدرجة الأولى في القاهرة والإسكندرية والمنصورة ثم محكمة الاستئناف العليا بالإسكندرية، فكان بذلك أهم مشروع داخلي وجهه إسماعيل باشا عنايته لإصلاح القضاء.[3]

[1]- محمد صبري، المرجع السابق، ص52.

[2]- المرجع نفسه، ص53.

[3]- عمر الاسكندري وسليم حسن، المرجع السابق، ص233.

**ثالثا: الإصلاحات الاقتصادية والثقافية.**

**أ- اقتصاديا:**

يختلف عهد عباس عن عصر الولاة السابقين من حيث حركة النهضة العلمية والتقدم والنشاط، ففي عهده تراجعت التطورات لأنه أقصى معظم الخبراء واستغنى عنهم ولعل أبرز ما قام به عباس وهو والإصلاح الاقتصادي ويتمثل الإصلاح طريق السويس ومشروع في مد سكة الحديدية بين الإسكندرية والقاهرة فهما العملان الوحيدان الذي يذكران لعباس، لأنه لا يخفى ان السكة الحديدية هي من أعظم الدعائم العمران والتقدم.[1]

والذي شرع فيها سنة 1852م تم تسهيل المواصلات البرية بين الهند وطريق مصر وسرعة نقل البريد إليها، ولكنه لم يكتمل هذا المشروع.[2]

ولعل أبرز ميزة يحجب أن يذكرها التاريخ لعباس وهي اتباع سياسة الخذر ك من الغرب فرمى إلى هدم النفوذ الأوربي في مصر ولم يفتح لمصر أبواب التدخل الأجنبي، فلم يمكن الأجانب في بلاد ولم يمد يده لاستدانة منهم، فترك خزانة مصر خالية من أثقال الديون الأجنبية عكس خلفاءه من بعده، ولم يمنح الأوربيين امتيازات بالاستثمار مراف البلاد.[3]

**إصلاحات التجارية والزراعية:**

نظم الوالي سعيد باش إدارته السياسية والقضائية والعسكرية على نمط متقدم، ووجه عنايته إلى إصلاح الزراعة فقضى في سنة 1858م على نظام الملكية القديم ووزع الاراضي بين الفلاحين فأصبحوا ملاكا احرارا في التصرف في أرضهم وحصالاتها وقد تنازل للأهالي عن جميع الديون أو الضرائب المتأخرة على الارض، ولاريب ان هذا الإصلاح كان من أعمال الجليلة بعيدة الأثر في الحياة العامة، وأوجد كذلك نظاما عادلا للضرائب والغى جميع العوائد والرسوم الجمركية الداخلية التي كانت تعوق حرية التجارة وقضى على نظام الاحتكار الذي كان يعرقل الفلاح لأن محمد علي كان يهتم بعظمة البلاد أكثر من اهتمامه بسعادة الفلاح.[4]

---

[1]- عبد الرحمان الرافعي، المصدر السابق، ص20، ص 21.

[2]- جمال بدوي، المرجع السابق، ص81.

[3]- عبد الرحمان الرافعي، المصدر السابق، ص26، ص27.

[4]- محمد صبري، المرجع السابق، 86.

فأصبح بذلك الفلاح يؤدي الضريبة نقدا بعد أن كان يؤديها عينا، وهكذا نال الفلاح من الملكية العقارية والملكية الحاصلات وحرية التصرف فيها، اي انه أصبح له وجود الاقتصادي وصار مستقلا عن الحكومة ومن الاصلاحات الغاء نظام الدخولية التي كانت تفرض على حاصلات والمتاجر عند انتقالها من قرية إلى قرية ودخولها إلى المدن وكانت الحكومة تتقاضى على المتاجر نحو 12 بالمئة من قيمتها عند دخول المدن، وكذلك من بين الإصلاحات اللائحة السعيدية التي وضعها لمعاشات المعمول به في مصر اليوم لموظفي الحكومة.[1]

كما عمل الوالي سعيد باشا جهده في تسهيل وسائل النقل فلم يكتف بإلغاء الجمارك الداخلية بل شجع الملاحة في النيل والبحر الأحمر وأنشأ سكك حديدية وقد كانت ترعة المحمودية التي شقها محمد علي 1819م في الحاجة إلى الاصلاح والتعهد من أيامه إلا انها كلفته النفقات وضحايا كثيرة إذ مات من عمال هذه السخرة نحو اثني عشر الفا، فلما عهد سعيد الحكم كان لابد من الاستغناء عن هاذ العمل فقرر نزح الترعة، ومن مظاهر عناية سعيد بالملاحة في مصر منح سنة 1854م إلى شركة الأجنبية الانجرارية مصرية وعرض منها نقل الحاصلات والمسافرين بطريق النيل على البواخر وسبب ادى بسعيد لتأسيس شركة الملاحة النيلية لتسهيل سبل المواصلات النيلية في مقابل تعهد الشركة بإقامة الأعمال الهندسية، وبذلك انتظمت الملاحة في هذه النزعة التجارية الكبرى وقد صدر في عام 1857م فرمان سلطاني بإنشاء شركة المجيدية التي كانت مراكبها في البحر الأحمر والبحر الأبيض تنقل البضائع والبريد بين الثغور مصر والدولة[2].

ولها بواخر أخرى بالبحر الابيض المتوسط، ومدة امتيازها ثلاثون سنة وبواخرها ترفع الراية المصرية ومنازعتها لا ترفع أمام محاكم القنصليات بل أمام المحاكم التجارية المصرية، ولها مستودعات ومحطات في السويس والقصير ومصوع، لكن هذه الشركة قد سري إليها الاضمحلال في أواخر حكم سعيد لفساد إدارتها فحلتها الحكومة، وتولت تصفيتها على عهد إسماعيل وأعادت أسهم إلى أصحابها وحلت محلها الشركة العزيزية التي أنشأها إسماعيل.[3]

كذلك قام الوالي سعيد بالإصلاح ميناء السويس بعدما نشطت حركة التجارة والعمران بفضل انشاء السكة الحديدية التي تصلها بالقاهرة، واتخاذ السويس ميناء الخطوط الملاحة في البحر الاحمر، فعزم سعيد على

[1]- جورج يانج، مصدر سابق، ص191.

[2]- محمد صبري، المرجع السابق، ص88

[3]- عبد الرحمان الرافعي، المصدر السابق، ص40.

اصلاح مرفئها وتوسيعه، وعهد بذلك لشركة فرنسية تعرف بشركة ديسوا وتعاقد معها على انشاء حوض عائم بالميناء للإصلاح السفن، وقد كملت اعمال الاصلاح في عهد الخديوي إسماعيل.[1]

وارتقت الزراعة والتجارة في عهد الخديوي إسماعيل نظرا لأسباب الرفاهية التي اوجدها القطر بإصلاحاته الواسعة وسعيه المتواصل في ترقية الزراعة والصناعة وتجارة.[2]

وكان يعلم إسماعيل ان الثروة البلاد في زراعتها لذلك وجه جانبا من عناياته إلى تحسين حالها فكان أول عمل قام به حفر أكثر من مائتي ترعة، ورصف المسافات طويلة من شواطئ النيل، وأنشأ الألاف من الاميال من الطرق الزراعية في جميع انحاء القطر، وأقام عليها مالا يقل عن 500 قنطرة من أهمها قنطرة الجزيرة، كوبري قصر النيل التي تعتبر من أهم الأعمال الهندسية في القطر المصري، وأصلح ما لا يقل مساحته 10.00000 من الفدادين، فزاد بذلك الأراضي المزروعة في القطر بنسبة 30 بالمئة.[3]

واشتغل بمهمة تطهير الترع الكبرى القديمة وحفظ الجسور النيل لتكون على أتم ما يكون وقت الفيضان وكانت القناطر الخيرية على وشك السقوط فكلف مهندسه مستر فولر بإصلاحها 1875م-1878م فأولى بذلك الوجه البحري، وسهل الري في القطر كله وانتزع النيل من الصحراء.[4]

وفي عهده ارتفع سعر القطن ارتفاعا لا مثيل له بسبب الحرب الأهلية في أمريكا ومنعت صدورها في الأسواق اروبا، وفي ذلك القطن الذي لا غنى لإنجلترا وفرنسا عنه، فانتهز الخديوي هذه الفرصة وأكثر من محصول، حتى صار المال يتدفق وزادت قيمة الصادرات المصرية 40.00000 جنيه عام 1862م ولكن ما لبثت الحرب الامريكية التي انتهت حتى عادت اثمان القطن إلى حالتها الأولى.[5]

---

[1]- عبد الرحمان الرافعي، المصدر السابق، ص39.

* **القناطر الخيرية**: أثر مصري على ضفاف النيل بالقرب من القاهرة، بدأت فكرة إقامتها على النيل عند قمة الدلتا سنة 1833م، في أيام محمد علي الذي وضع أساسها منذ سنة 1848م، وتم إنشاءها على عدة مراحل وانتهت سنة 1861م، لمزيد انظر عبد الوهاب الكيالي الموسوعة السياسية، ج4، ص809.

[2]- محمد صبري، المرجع السابق، ص128، ص129.

[3]- عمر الاسكندري وسليم حسن، مرجع السابق، ص246.

[4]- محمد صبري، المرجع السابق، ص128.

[5]- عمر الاسكندري وسليم حسن، المرجع السابق، ص248.

وعمل على تحسين طرق المواصلات فمهد ستة الاف ميل من السكك الزراعية، وأنشأ سكة الأهرام الجميلة بمناسبة زيارة الامبراطورة اوجيني، ومد ألف ميل من الخطوط الحديدية فعمت جهات القطر.[1]

فكان هم إسماعيل تحسين حالة التجارة لعلمه ان مصر كانت من قديم الزمان مركزا للتجارة، فبنى خمسة عشر منارة في البحر المتوسط والبحر الأحمر، لترشد السفن التجارية قادمة إلى مصر وعهد بإصلاح ميناء السويس لشركة فرنسية، أما ميناء الإسكندرية فعهد امر اصلاحه إلى شركة الإنجليزية وقام إسماعيل باشا بعدة أعمال عامة تمت في عصره فأفادت البلاد وجعلتها تضارع الدول الأوروبية في النية والحضارة ومن بين المشروعات السكك الحديدية في جميع انحاء البلاد وأنفق عليها أموال طائلة وأنشأ أيضا ما لا يقل عن 5200 ميل من خطوط الأسلاك البرقية واشترى مصلحة البريد من أحد الغربيين سنة 1865م، وبذلك اصبحت تحت الإدارة الحكومة ونفوذها، وبنى أيضا أسطولا تجاريا ليحمل المتاجر والبريد بين مصر والدولة العلية.[2]

أما الصناعة فلم يوفق الوالي في تحقيق اغراضه رغما من مجهودات التي بذلها، فأنشأ معامل النسيج في البولاق وشبرا، ووسع نطاق المطبعة الأميرية التي صارت تطبع كل ما تحتاجه اليه الحكومة ونظم الادارة البريد واهتم بالملاحة البحرية وأنشأ الشركة العزيزية ووسع نظامها فكانت سفنها تنتقل بين السواحل البحر الابيض الجنوبية وسواحل اليونان والاستانة، وشام وصارت بذلك مصر مستقلة عن الدول الجنبية في ملاحتها وبريدها.[3]

وكان المساهمون من المصريين، ولكن الخديوي اشترى جميع الأسهم في سنة 1863م وجعلها وقفا على خدمة الحكومة فعرفت من ذلك الوقت بشركة البوستة الخديوية. ونظم إسماعيل من جديد شركة الملاحة النيلية، وكان عدد سفنها التجارية ثمانية وخمسون منها ثماني وعشرون خصصت لخدمة الخديوي خاصة.[4]

كما قام الخديوي توفيق باشا بإصلاحات مالية إلى جانب المراقبة الثنائية وأضاء لجنة الصنو الدين بتأسيس لجنة رقمية الغرض منها حل نهائي لمسألة الديون التي تركها الخديوي إسماعيل واتفقوا على ما يلي:

1. أن يصرف النظر عن جميع الأرباح المتأخرة التي كانت تدفع من قبل إلغاء قانون المقابلة نهائيا.

---

[1]- محمد صبري، المرجع السابق، ص128.

[2]- عمر الاسكندري وسليم حسن، المرجع السابق، ص248.

[3]- محمد صبري، المرجع السابق، ص129، ص131.

[4]- المرجع نفسه، ص131، ص132.

2. إنقاص الفرق بين الأراضي العشرية والخرجية بزيادة الضريبة اضافية على الأراضي العشرية قدرها 150.000 جنيه

3. تعيين مواعد محددة لجمع الضريبة الأراضي بحيث تدفع الأقساط في الأوقات تناسب المزارعين.[1]

**ب- إصلاحات الثقافية:**

لم يوجه سعيد باشا العناية إلى احياء النهضة العلمية، واستمر الجمود الذي اصابها في عهد عباس، وعندما تولى الحكم 1854م لم يكترث لشؤون التعليم، فقام بإلغاء ديوان المدارس وألغى أيضا مدرسة المهندسخانة ببولاق سنة 1854م، وكان يتولى نظارتها علي بك باشا فأنفذه سعيد ضمن الحملة التي ارسلها لمساعدة تركيا في حرب القرم، واغتنم هذه الفرصة لإقفال المدرسة والغى أيضا مدرسة المفروزة سنة 1855م وقام بإنشاء مدرسة حربية بالقلعة عهد بنظارتها إلى رفاعة بك رافع وسميت بالمدرسة أركان الحرب ثم اعاد فتح مدرسة مهندسخانة سنة 1858م وجعلها مدرسة حربية نقلها إلى القلعة السعيدية بالقناطر الخيرية وسميت بالمدرسة الحربية بالإسكندرية.[2]

ومع استمرار الحملات التعليمية في ولاية سعيد باشا حافظ على تعليم اللغة التركية على مكانتها في المدارس القائمة، وكانت الأفضلية المدارس العسكرية للطلاب الأتراك كما كان يفضل للمدرسة الحربية بالإسكندرية ان يلتحق بها أبناء المماليك وأتراك وغيرهم ممن يتحدثون التركية.[3]

وكانت المدارس الأهلية التي جرى التفكير في اقامتها على ايام ابراهيم باشا، احتذاء بالمدارس التركية في إستانبول، قد اعيد التفكير فيها مرة ثانية على ايام سعيد باشا تحت اسم المدارس الأهلية، وأقام عشرة مدارس الأهلية في أقسام القاهرة العثمانية، بإضافة إلى البولاق ومصر القديمة، وكان القصد من هذه هو نشر التعليم بين أهالي والارتقاء بمستواهم الثقافي، وتركزت هذه المدارس على التعليم اللغة الفارسية ولما انشغل سعيد بالجيش وأمور أخرى على رأسها مشروع قزاة السويس، تعطل مشروع المدارس الأهلية، ولم يبدأ تحقيقه إلا في عند إسماعيل باشا.[4]

---

[1]- اللورد كرومر، المصدر السابق، ص243.

[2]- عبد الرحمان الرافعي، المصدر السابق، ص48، ص49.

[3]- إكمال الدين إحسان أوغلوا، الأتراك في مصر وتراثهم الثقافي، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2011، ص132.

[4]- المرجع نفسه، ص133.

أما إسماعيل باشا فقد وجه عناية بالتعليم، فقام بإصلاح إدارة التعليم وتوسيع نطاقه، فأنشأ عدة مدارس، وقد وضع علي باشا مبارك وزير المعارف والأشغال العمومية في سنة 1868م للتعليم العام، فانتظمت الحركة العلمية وانتشرت المدارس في البلاد، وبلغ عدد الطلبة في عهد إسماعيل نحو مائة الف، والمدارس والمكاتب 4600، وميزانية التعليم 8.000 جنيه وقد خصص الدخل الإرادي التي استردتها الحكومة من الشركة القناة لنشر المجانية التعليم، ومن أهم المدارس التي أنشأت في عصره مدرسة الهندسة 1866م، ومدرسة الطب البيطري فتحت في سنة 1868م وألغيت عام 1869م، ومدرسة الحقوق 1868م، ومدرسة دار العلوم سنة 1863م، ورغما من الارتباك المالي الذي أودى بكثير من إصلاحات إسماعيل فإن جميع المدارس الابتدائية وعددا كبيرا من المدارس العالية التي نشأها مازالت يوم تؤدي للبلاد أجل الخدمات.[1]

وقد جدد إسماعيل ارسال بعثات المصرية إلى الخارج، وأرسلت الحكومة الفرنسية في سنة1864م بعثة من الضباط برئاسة الكولونيل ميرشر نظمت مدارس حربية وجعلتها مدارس راقية تخرج منها خيرة الضباط المصريين.[2]

وقد ساعد الحظ إسماعيل إذ وجد في خدمته نخبة من أكابر الغربيين نهضوا بالتعليم ورقوه ومن بينهم كلوت بك، وكان كذلك لبعض النظار الحكومة فضل عظيم في هذه النهضة وخاصة شريف باشا الذي سار بالتعليم شوطا بعيدا وكان له الفضل في النهضة في البلاد الحديثة.[3]

حظي التعليم بإصلاحات جذرية معززا بفرمان الخديوية الذي حصل عليه عام 1868م، وقويت حركة التحديث في مصر وتوثقت علاقاتها بالعالم الغربي، وكان الهدف من هذه حركات الإصلاح التي جرت في ذلك العهد واقامة نوع من النظام الوطني في مجال التعليم ونشر مدارس جديدة في ربوع مصر شمالا وجنوبا فضلا عن القاهرة والإسكندرية، وكان للغة التركية وثقافتها أيضا نصيب في تلك الحملات الموجهة للتوسيع وتطوير، وعلى هذا النحو أمكن للتعليم التركي ان ينتشر في مصر بشكل لم نشهده من قبل، حتى انه انتقل إلى السودان التي كانت تخضع للإدارة المصرية وقد مضى نظام تعليمي الجديد على التعليم العسكري الذي كان قائما أيام محمد

[1]- محمد صبري، المرجع السابق، ص132.

[2]- عمر الإسكندري وسليم حسن، المرجع السابق، ص235.

[3]- محمد صبري، المرجع السابق، ص133.

علي باشا في المدارس ذات صبغة عسكرية، ثم جرى ربطها بديوان الجهادية بينما تجري إعادة التنظيم المدارس الأخرى جميعها من جديد.[1]

أما الخديوي توفيق فقد كان شديد الاهتمام بنشر التعليم منذ أن كان وليا للعهد، فأنشأ مدرسة، وعندما تولى الحكم أصدر مرسوما في 27 ماي 1880م، بتأليف لجنة للبحث في التنظيم التعليم وشؤونه التي اقترحت تأسيس مدرسة عليا للمعلمين لتخريج الأساتذة، كما اقترح بزيادة عدد المدارس، فأنشأت الكثير من المعاهد التعليم الابتدائية والثانوية والعالية[2].

كما أنشأ مجلس الشورى القوانين والجمعية العمومية، ومجالس المديريات 1883م، وأصدر لائحة للموظفين المدنيين التي تضمن حقوقهم، كما اهتمت الحكومة أيضا بطرق الري وإنشاء طرق وقناطر وجسور وغير ذلك من أسباب زيادة الثروة، كما أمر بإصلاح المساجد والأوقاف الخيرية.[3]

رأى الخديوي عباس حلمي الثاني أن تنمية التعليم وتعميمه وحده هو الذي يمكن أن يوقظ الشعوب ويسمح له أن يعرف مقدراته وفي نفس الوقت واجباته، لذا كان يقوم بزيارة المدارس لكي يعرف مدى التقدم التلاميذ من التأقلم الواضح للأساتذة أكثر، كما كان للمدارس في عهده قسم فرنسي وقسم انجليزي.[4]

كما اهتم بعنصر النسائي الذي ضل عنصرا بعيدا عن الحياة الوطنية، وأن هذا الاهتمام صور بشكل واضح تغير العادات والتقاليد، وكذلك تغيير الأفكار السائدة في البلاد، وجرى افتتاح مدارس للبنات رغم التي واجهتهم في هذا الموضوع لكن استطاعوا مواجهتها.[5]

وكما قام ببناء العديد من المدارس وإحضار أساتذة من فرنسا يجيدون الأدب والرياضيات، وخاصة قواعد الهندسة، ودروس يعرضون فيها معنى حب الوطن ومجد البلاد لذا كانت المدارس الفرنسية في مصر بشكل عام مدارس عليا.[6]

---

[1]- إكمال الدين إحسان اوغلوا، المرجع السابق، ص133.

[2]- سهير حلمي، أسرة محمد علي، مكتبة الأسرة، 2003، ص231.

[3]- عمر الإسكندري وسليم حسن، المرجع السابق، ص272.

[4]- مذكرات عباس حلمي الثاني، مذكرات الخديوي الأخير 1892م-1914م، تر، جلال فهمي، دار الشروق، بيروت، 1993، ص 194.

[5]- اللورد كرومر، المصدر السابق، ص648.

[6]- مذكرات عباس حلمي الثاني، مصدر نفسه، ص148.

واهتم كذلك بشعراء أمثال أحمد شوقي وحافظ إبراهيم شعراء الحرية والاستقلال، كما قام بنشر صحف يومية ودوريات مثل جريدة المقتطف، كانوا يعتمدون عليها في نشر التعليم بين القرى.[1]

كذلك تم إنشاء جامعة مصرية في عهده، وهي فكرة مصطفى كامل لمواجهة المعارضة البريطانية، ففي البداية أمرها وجدت مصاعب عديدة لكن سرعان ما تجاوزتهم، وقام عباس بخطاب يدعوا فيه إلى تنفيذ هذا المشروع ودعمه ومساهمة فيه.[2]

كما قام الخديوي بإدخال الكثير من العلوم مثل جغرافيا، الفلسفة، التاريخ الإسلامي، كما استطاع ان يحصل إلى جانب هيئات من العلماء أن يحصل على عدد من المجموعات الموسوعات وكتب والخرائط الاستراتيجية، وحتى الفنون والموسيقى، كما أقام بإنشاء أكاديمية للغات والتاريخ الوطني.[3]

وتم وضع حجر الأساس للجامعة المصرية سنة 1904م والمتحف المصري، وكذا إنشاء الترام الكهربائي عام 1896م، وإنشاء خزان الأسوان، وانشاء بنك الأهلي المصري، ومنح البنك المصري حق اصدار النقد المصري.[4]

---

[1]- سهير حلمي، المرجع السابق، ص266.

[2]- محمد موروا، المرجع السابق، ص436.

[3]- مذكرات عباس حلمي الثاني، مصدر سابق، ص158، ص 160.

[4]- سهير حلمي، المرجع السابق، ص257.

# الخاتمـــــــــة

**الخاتمة:**

بعد العرض والتحليل لموضوع دراستنا العلاقات العثمانية والمصرية بعد محمد علي باشا (1848، 1914)، وتوصلنا الى النتائج التالية:

- تميزت مصر بموقع استراتيجي هام فقد توسطت القارات الثلاث جعلها تتحكم في عديد من طرق التجارة، وشكلت القلب النابض في الاقتصاد العالمي بين شرقه وغربه من خلال قناة السويس التي اعتبرت أهم ممر تجاري لمواصلات الدول الأوربية العظمى.
- أصبحت المسألة المصرية شبه احتكار الكل من فرنسا وانجلترا اللتين اعترفت الدول بمصالحها في واد النيل واقرتها دون ان تقط شؤون مصر من حساباتها تماما لمساسها بالسياسة الأوربية، بحيث اصبحت المسألة المصرية في الواقع سجلا للمنافسة الانجليزية وفرنسية.
- سعي حكام مصر للحصول على الامتيازات من الد.ع لتوسيع استقلال مصر مقابل الهدايا ودفع اموال للحصول على الفرامانات، ورغم هذه الفرمانات لم تصل الى حل الجفاء بين الد.ع ومصرفان هذه الأخيرة لم تحسن النية نحو مصر، وبدأت الخلافات مع الدول الأوربية ولم يكن هذا لصالح مصر ولا تركيا بل كان تمكينا للنفوذ الاجنبي.
- سياسة اسماعيل الخارجية حيال الدول الأوروبية كانت سياسة خاطئة اوقعت مصر تحت التسيير المالي والسياسي والأجنبي وفتح البلاد على مصراعيها للتدخل الاجنبي وسمح للأوربيين أن يتغلغلوا في مرافقها ويتولوا مراكز ومناصب رفيعة في حكومتها.
- شهدت مصر في نصف الثاني من قرن تاسع عشر تأزم كبير في كل النواحي، سياسيا عرفت نشوب الثورة العرابية1881 م التي قادها احمد العرابي ضد الخديوي توفيق الذي كان متعاونا مع بريطانيا، اما اقتصاديا فمصر كانت غارقة في الديون التي كانت بسبب القروض التي منحتها اياها بريطانيا وتعرضها الى مراقبة الثنائية مع فرنسا.
- عمدت بريطانيا الى رسم العلاقات مع مصر لتسهيل الطريق ضد الاحتلال الإنجليزي وضد الخديوي نصبت توفيق باشا على عرش مصر لتسهيل الطريق لاحتلالها، وقامت بإخماد ثورة العرابين، ومنح قروض للخديوي ما أدى افلاس الخزينة البلاد.

- نجحت بريطانيا في تحقيق ما تهدف اليه وهو احتلال مصر 1882م وسيطرت على البلاد، وتحكمها في الإدارة شؤونها الداخلية والخارجية، وجدت بريطانيا معارضة شديدة من الد.ع لان مصر كانت تحت حكمها.
- شهدت مصر عدة إصلاحات الداخلية أبرزها الإصلاح القضائي الذي تم رفضه من قبل الدولة العثمانية.

# الملاحق

**الملحق رقم 01: "عباس باشا" 1848م-1854م**



عباس باشا الأول والى مصر
من سنة ١٨٤٨ إلى سنة ١٨٥٤

**المصدر**: عبد الرحمان الرافعي: عصر إسماعيل، ج1، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1978، ص19.

**الملحق رقم 02: سعيد باشا (1854م-1863م)**



سعيد باشا والى مصر
من سنة ١٨٥٤ إلى ١٨٦٣

**المصدر**: عبد الرحمان الرافعي، المصدر السابق، ص47.

**الملحق رقم 03 : "إسماعيل باشا"(1863م-1879م)**



اسماعيل باشا ( خديو مصر )
من سنة ١٨٦٣ إلى ١٨٧٩

**المصدر**: عبد الرحمان الرافعي، المصدر السابق، ص75.

**الملحق رقم 04 : خريطة قناة السويس.**




خريطة قناة السويس

**قناة السويس وتواريخها الهامة**

٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ : منح سعيد باشا امتياز القناة إلى المسيو دلسبس .

٥ يناير سنة ١٨٥٦ : شروط الامتياز .

٢٥ أبريل سنة ١٨٥٩ : ابتداء العمل فى حفر القناة .

٦ يوليو سنة ١٨٦٤ : حكم الإمبراطور نابليون الثالث .

١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ : افتتاح القناة للملاحة .

٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ : بيع أسهم مصر فى القناة إلى انجلترا .

٧ أبريل سنة ١٩١٠ : رفض الجمعية العمومية المصرية تجديد الامتياز .

١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٨ : انتهاء الامتياز وعودة القناة إلى مصر.

**المصدر**: عبد الرحمان الرافعي، المصدر السابق، ص107.

**الملحق رقم 5: فرمان السلطاني، 1866م**

فـــرمان سنة ١٨٦٦

مرسل لسمو اسماعيل باشا فعدلت فيه قاعدة توارث الولاية المصرية
وكفلت فيه بعض حقوق معاوبة .. مؤرخ فى ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦
الموافق ١٢ محرم الحرام سنة ١٢٨٣ ...

حيث أننى قد اطلعت على طلبك المرفوع للأعتاب السنية الذى أوضحت فيه أن تعديل قاعدة التوارث المقررة فى الفرمان الشاهانى المؤرخ فى شهر ربيع الآخر سنة ١٢٥٣ ومقدم إلى جدك محمد على باشا حالة تقليده ولاية مصر بطريقة التوارث المشمول ذلك الفرمان بخطى الهمايونى وأن انتقال الولاية بطريق الإرث من الأب إلى الابن من صلبه بحسب ترتيب البكورية هما أمران مناسبان لحسن إدارة مصر ونمو سعادة أهاليها . وحيث أننى أقدر من جهة أخرى مساعيك وبذل قصارى جهدك من يوم تقليدك ولاية مصر فى سبيل الوصول إلى هذه الغاية حق قدرها . وحيث أن مصر هى مقاطعة من من مقاطعات مملكتى الأكثر أهميـــة . وحيث أنك ما برحت حتى الآن تبرهن على أمانتك وخلوصك نحو ذاتى الملوكية . ولما كان من مرادى أن أظهر لك بنوع سنى ساطع عظم ثقتى التامة بك — قررت بناء على هذا جميعه أن تنتقـــل ولاية مصر مع ما هو تابع إليها من الأراضى وكامل ملحقاتها وقائم مقامتى سواكن ومصوع إلى أكبر أولادك الذكور بطريق الإرث بالصورة نفسها إلى أكبر أولاد ذريتك. فاذا خلا منصب الولاية من والى ولم يترك الوالى المتوفى ولدا ذكراً ينتقل الإرث حينئذ إلى أكبر إخوته وإن لم يكن له إخوة فإلى أكبر أولاد كبير إخوته المتوفين الذكور :

هذا قانون التوارث الواجب اتباعه من الآن فصاعدا فى مصر .وفضلا على ذلك ما ذكر فان الشروط المبينة فى الفرمان الآنف الذكر تبقى ولن تزل دائما أبدا نافذة المفعول كما فى الماضى . ومن المقتضى مراعاة كل منها لأنه فى مراعاتها والقيام بما هو مفروض بها من الواجبات ما يوجب استمرار الامتيازات الناشئة عنها . وقد ثبتت ايضا كافة المسموحات الممنوحة أخيرا من لدن حكومتى السلطانية للولايات المصرية متعلقة بمأذونيتها فى أن ترفع عدد جيوشها حتى الثلاثين ألف رجل وفى أن تستمر نقودها مختلفة فى العيار عن نقود السلطنة العثمانية وفى أن تمنح رتب حكومتنا الشاهانية حتى الرتبة الثانية . وكذلك تثبت القاعدة الممنوع بموجبها وراثة أولاد بنات ولاة مصر الذكور فتبقى مرعية كما فى الماضى .

أما الخراج الذى قدمته ولاية مصر للخزينة الملوكية العامرة وقدره ثمانون ألفا من الأكياس فقد يرفع إلى مائة وخمسين ألفا من الأكياس فيبدأ بدفعها من شهر محـــرم الحرام ١٢٨٣ بواقع الليرة العثمانية مائة قرش أى سبعمائة وخمسين ألف من الليرات العثمانية سنويا .

وحيث أصدرت إرادتى الشاهانية هذا على قصد تنفيذ صورتها المشروحة آعلاه فتحرر هذا الفرمان الملوكى متوجا بخطى الشريف الهمايونى وتسلم . وينبغى من جهتك أن تستعمل ما انطويت عليه من الصدق والاستقامة وما حزته من الدراية بأحوال مصر فى سبيل الاعتناء بادارة ولايتك فتجتهد بأن تكفل لساكنيها تمام الراحة والأمان مع معرفة قدر إحساناتى الملوكية التى نالتك منى بواسطة تمسكك بمراعاة الشروط المقررة أعلاه .

( عن قاموس الإدارة والقضاء ، المجلد الخامس ) .

**المصدر**: أحمد مصطفى عبد الرحيم، علاقات مصر بتركيا في عهد الخديوي إسماعيل (1863م-1879م)، ص237.

**الملحق رقم 06: فرمان السلطاني، 1867م.**

فرمان سنة ١٨٦٧

إلى الخديو الافخم ، وزيرى الجليل إسماعيل باشا ، خديو مصر الحائز على رتبة الصدر الأعظم ...

لدى استلامك الفرمان السلطانى يجب عليك أن تعرف ما يأتى :

فى الفرمان الذى يمنح خديوية مصر ميزة الوراثة ( الصلبيـــة ) تقرر أن القوانين الأساسية المعمول بها فى ولايات الإمبراطورية الأخرى يسرى مفعولها أيضا فى مصر مع كونها متفقة مع أخلاق الأهالى وطباعهم ومبادئ العدالة والمساواة . واصطلاح « القوانين الأساسية » يعنى ما يحتويه خط شريف كلخانه من مبادئ عامة .

ولكن إدارة مصر وما يتعلق بها من مصالح اقتصادية ومادية وغير ذلك ، لما كانت معهودة إلى الحكومة المصرية ، فانها تستلزم ما تمنحه من حق سن الترتيبات الضرورية لضمان تقدم المصالح هذه ، على شكل ترتيبات خاصة بالإدارة الداخلية .

ويسمح للحكومة المصرية كذلك بأن تعقد مع الممثلين الأجانب مع بقاء معاهدات الباب العالى سارية المفعول فى مصر بصفة مستمرة — اتفاقيات يقتصر مفعولها على الجمارك ومصالح البريد والمرور التجارى والبوليس الخاص بالأجانب .

**المصدر**: أحمد مصطفى عبد الرحيم، المصدر السابق، ص239.

**الملحق رقم 7: فرمان السلطاني، 1872م**

فرمان ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٢

إلى وزيرى الافخم اسماعيل باشا

ان الميزات الممنوحه للحكومة المصرية من جانب حكومتنا الإمبراطورية بقصد زيادة رخاء مصر مشروطة بالنسبة إلى الحكومة المذكورة بواجبات وشروط تلزمها قبل أن تلزم حكومتنا الشاهانية ، وهى واجبات وشروط أكدت قيمتها وحددتها أوامرانا الشاهانية المقررة سلفا .

وقد قرر فرماننا الشاهانى الصادر بتاريخ ٥ صفر سنة ١٢٨٤ (٤ يونية سنة ١٨٦٧ ) استحقاق الحكومة المصرية للادارة الداخلية لمصر ، وبالتالى قيامها بمصالح البلاد المالية وغير ذلك ، وخلعت عليها تعطفاتنا الشاهانية كل ما يتصل بتقدم إدارتها الداخلية وتقدمها العام .

ولكنك أبلغتنى أن بعض القرارات والاستثناءات التى يحتويها فرمانى الصادر فى ٢٢ شعبان سنة ١٢٨٦ تفرض قيوداً شديدة على الاطراد المستمر لرخاء مصر . ومن الواضح أن رخاء البلاد وسعادة رعاياى هما فى نظرى من الأمور ذات الأهمية البالغة التى هى موضع رغباتى القلبية . وبطبيعة الحال يتوقف تحقيق هذه الرغبات على الوسائل والتسهيلات التى تقدم لتوفير الحاجيات التى يقوم عليها .

وقد اقتضت رغبتى الشاهانية أن مما لا يتمشى مع رغباتى فى تقدم

ورخاء مصر أن يعوق هذا التقدم وهذا الرخاء ما يقيد الميزات التى منحتها لإرادتى الشاهانية للحكومة المصرية تحقيقا لمصلحتها المادية والمالية .

وقد أمرت أيضا بأن تظل كما هى الميزات التى منحها فرمانى الصادر بتاريخ ٥ صفر سنة ١٢٨٤ ، واستصدرت من بابى العالى هذا الأمر العالى الذى أرسله لك .

مأخوذاً عن :

Douin, op. cit., tome II.

**المصدر**: أحمد مصطفى عبد الرحيم، المصدر السابق، ص243، ص244.

**الملحق رقم 8: فرمان السلطاني، 1873م.**

فرمان سنة ١٨٧٣

الفرمان الصادر من الحضرة السلطانية الجليلة إلى حضرة الخديوى الأفخم وذلك فى تأكيـــد سائر الفرمانات التى أعطيت سابقا إلى من تولوا الخـديوية المصرية وبإضافة امتيازات جديدة وذلك فى غـرة جمادى الأول سنة ١٢٩٠ ( ٢٧ يونية سنة ١٨٧٣ ) .

. . . . فمن المعلوم لديكم أنكم استدعيتم منا جميع الخطـــوط الهايونية والأوامر الشريفة السلطانية التى صدرت من منذ توجيب الخديوية الجليلة بطريق التوارث إلى عهدة والى مصر الأسبق محمد على باشا المرحوم إلى يومنا هذا سواء أكانت تعديل توارث الخديوية المصرية أو بخصوص إعطاء بعض امتيازات حسبما استوجبهاموضع الخديوية وأمزجة الأهالى وطبائعها الخصوصية وجعلها فرمانا واحدا مع التعديلات اللازمة فى أحكامها والتفصيلات المقتضية فى عباراتها بشرط أن يكون هذا الفرمان الجديد قائمامقام الفرامانات السابقة وأن تكون الأحكام المندرجة فيها معمولا بها ومرعية الإجراء على الدوام والاستمرار فقد قورن استدعاؤكم هذا بمساعدتنا الجليلة الملوكية وها نحن نذكر ونبين لكم أحكامهم على الوجه الآتى .

لما تحقق لدينا أن تعديل أصول توارث الخديوية المصرية التى صار تعيينها بالفرمان العالى الصادر فى اليوم التالى من شهر ربيع الأول من شهور سنة ١٢٥٧ الموشح أعلاه بالخط الهايونى وتبديلها بأصول حصر الوراثة الخديوية فى أكبر أولاد خديو مصر بطريق سلسلة النسب المستقيم بأن يصير تخصيص مسند الخديوية الجليل وتوجيهه إلى أكبر أولاد الخديوى الذكور وبعده إلى أكبر أولاد هذا الأكبر الذكور وهكذا على النسب المستقيم

الذكور على الدوام يكون مستلزما لحسن إدارة الخديوية المصرية وجالبا لاستكمال سعادة أحوال أهاليها وسكانها . هذا مع ما حصل لدينا من استحسان مساعيكم الجليلة المصروفة فى استحصال معمورية الاقطار المصرية المهمة الجسيمة ورفاهية أهاليها وحصوله وثوقنا بكم واعتمادنا الكامل عليكم فلأجل أن يكون دليلا باهرا على ذلك قد أجرينا تعديل توارث الخديوية المصرية وتعيين وصايتها على الطريق الآتى بيانها . وهى أن خديوية مصر الجليلة وملحقاتها وجهاتها المعلومة الجارية إدارتها بمعرفتها مع ما صار إلحاقها بها أخيراً من قائمقاميتى سواكن ومصوع وملحقاتها يصير توجيهها بعدكم على الطريق المار ذكرها إلى أكبر أولادكم الذكور وبعده إلى أكبر أولاده من يكون خديويا على الأقطار المصرية من أولادكم . وإذا انخلت الخديوية المصرية بأن يكون للخديو ولد ذكر يصير توجيهها إلى أكبر إخوته الذكور . وإذا لم يوجد له أخ بقيد الحياة فإلى أكبر أولاد الأخ الاكبر . وهكذا تتخذ هذه الأصول قانونا مستمرا وقاعدة مرعية أبدية فى توارث الخديوية المصرية ولا يصير انتقال الوراثة الخديوية إلى أولاد الذكور المتولدة من أولادكم الإناث أصلا .

ولأجل تأمين توارث الخديوية المصرية سنذكر صورة تشكيل الوصاية المقتضية فى إدارة أمور الخديوية فيما إذا خلت الخديوية وكان الوارث الذى هو أكبر أولادكم الذكور صغيراً وصبيا بأن يكون عمره أقل من ثمانى عشرة سنة ولو أنه يصير خديو بالفعل حسب استحقاقه الوراثة.

فى الحال يصدر فرمان من طرف السلطنة السنية بتوليته على الخديوية . ولكن إذا كان الخديو السالف عين ونصب وصيا ورتب وصاية لأجل إدارة أمور الخديوية لحين باوغ اللاحق الصبى إلى سن الثمانى عشرة سنة وكتب منه وصاية بذلك وختم اثنان أيضا من الأمراء المصرية المأمورين باحدى المأموريات المصرية على طريق الاشهاد وأجرى الوصاية هكذا . فالوصى مع هيئة الوصاية المذكورة يأخذ بزمام الإدارة فى الحال . وبعد ذلك تعرض الكيفية إلى الباب العالى ويصير التصديق على ذلك الوصى وهيئة الوصاية من طرف الدولة العلية بفرمان عال ويبقى الوصى وهيئة الوصاية على ما هم عليه لحين البلوغ . وأما إذا خلت الخديوية ولم يعين الخديو السالف وصيا ولا رتب هيئة الوصاية على الوجه المذكور تتشكل هيئة الوصاية من الذوات المأمورين على الداخلية والجهادية والمالية والخارجية ومجلس الأحكام المصرية وسرداية العساكر وتفتيش الأقاليم ويصير انتخاب وصى فى الحال من هؤلاء المأمورين على الوجه الآتى ذكره :

وهو أنه فى تلك الساعة تصير المذاكرة والمداولة ما بين هؤلاء الذوات فى حق انتخاب وصى منهم فاذا حصل اتفاقهم أو اتفاق أكثرية أرائهم على تسمية وجعل ذات منهم وصيا يتعين ذلك الذات وصيا على الخديوية وإذا اختلفت الآراء بأن رغب نصفهم فى تعيين ذات والنصف الآخر فى تعيين ذات آخر يكون إجراء وصاية الذات المأمور على المأمورية المهمة والمقدمة فى الذكر من تلك المأموريات — أعنى المأمور على المأمورية المقدم ذكرها على

الترتيب المحرر آنفا من الداخلية إلى آخره ، وتتشكل هيئة الوصاية من الذوات الباقية بعده ويباشرون إدارة الأمور الخديوية مع الوصى . وتعرض الكيفية بمضبطة من طرفهم إلى طرف سلطنتنا السنية ، ويصير التصديق عليها بالفرمان الشريف . وكما أنه لا يجوز تبديل الوصى وتغيير هيئة الوصاية قبل ختام مدتها فى الصورة الأولى أعنى فيما إذا كان تعيين الوصى وترتيب الوصاية وتركيب أعضائها بمعرفة الخديو السالف فلذلك فى الصورة الثانية أعنى فيما إذا كان انتخاب الوصى بمعرفة المأمورين المذكورين لا يجوز تبديل الوصى ولا تغيير هيئة الوصاية ولا أعضائها فى تلك المدة . وإذا توفى أحد من أعضاء هيئة الوصاية فى ظرف تلك المدة يصير انتخاب واحد من المأمورين المصريين بمعرفة الباقين وتعيينه بدل المتوفى . وإذا توفى الوصى فى تلك المدة يصير انتخاب واحد من أعضاء هيئة الوصاية بمعرفتهم على الوجه السابق وجعله وصيا وانتخاب واحد من المأمورين المصريين وإلحاقه بأعضاء هيئة الوصاية بدل الذى نصب وصيا . وبمجرد بلوغ الصبى إلى سن الثمانى عشرة سنة صار رشيدا وفاعلا مختارا فيباشر هو بنفسه إدارة أمور الخديوية المصرية مثل سلفه . وهذا حسب ما تقرر لدينا واقتضته إرادتنا الملوكية . ولما كان تزايد عمارية الخديوية المصرية وسعادة حالها وتأمين رفاهية الأهالى والسكان وراحتهم من أهم المواد المستلزمة المرغوبة لدينا وإدارة المملكة الملكية والمالية ومنافعها المادية وغيرها المتوقف عليها تأسيس واستكمال وسائل الرفاهية وأسبابها عائدة على الحكومة المصرية ، فتذكر بيان كيفية تعديل الامتيازات وتوضيحها بشرط بقاء كافة الامتيازات المعطاة قديما

وحديثا من طرف الدولة العليا إلى الحكومة المصرية واستمرار جريانها خلفا عن سلف . وتلك الكيفية هى أنه لما كان إدارة المملكة بكل الصور والحالات سواء كانت إدارتها الملكية أو المالية أو كافة منافعها المادية وغيرها من المواد العائدة على الحكومة المصرية والمتعلقة بها . ومن المعلوم أن أمر إدارة أى مملكة كانت وحسن نظامها وتزايد معموريتها وثروة أهاليها وسكانها لا يتيسر إلا بتوفيق معاملاتها وتطبيق إجراءاتها العمومية بالأحوال والمواقع وأمزجة الأهالى وطبائعها ، فقد أعطيناكم الرخصة الكاملة فى أعمال قوانين ونظامات داخلية على حسب لزوم المملكة وكذا لأجل تسهيل تمشية وتسوية كافة المعاملات سواء كانت من طرف الحكومة أو من طرف الأهالى مع الأجانب وترقى وتوسع الصنائع والحرف وأمور التجارة وأمور الضبطية مع الأجانب ، أعطينا لكم الرخصة الكاملة فى عقد وتجديد المقاولات مع مأمورى الدول الأجنبية فى حق الكمرك وأمور التجارة وكافة المعاملات الجارية مع الأجانب فى أمور المملكة الداخلية وغيرها بصورة لاتستلزم إخلال معاهدات الدولة العلية البوليتقية . وكذا لكون خديو مصر حائز التصرفات الكاملة فى الأمور المالية قد صار إعطاء المأذونية التام له فى عقد استقراض من الخارج بلا استئذان من الدولة العليـة فى أى وقت يرى فيه لزوما للاستقراض بشرط أن يكون باسم الحكومة المصرية . وكذا لكون أمر المحافظة وصيانة المملكة الذى هو الأمر المهم والمعتنى به زيادة عن كل شىء من أقدم الوظائف المختصة بخديو مصر فقد أعطينا له الرخصة الكاملة فى تدارك

أسباب المحافظة وتأسيسها وتنظيمها بنسبة إلحاءات الزمن والموقع وكذا فى تكثير أو تعديل مقدا رالعساكر المصرية الشاهانية بلا تحديد على حساب الإيجاب واللزوم . وكذا أبقينا لخديو مصر الامتياز القديم فى حق إعطاء رتبة ميرالاى من الرتب العسكرية وإعطاء رتبة ثانية من الرتب الديوانية بشرط أن المسكوكات الجارى ضربها بمصر تكون باسمنا الملوكى وأن تكون أعلام وصناجق العساكر البرية والبحرية الموجودة فى الخطة المصرية كأعلام وصناجق سائر عساكرنا الشاهانية بلا فرق وبشرط عدم إنشاء سفن زوخ أى مدرعة بالحديد فقط بدون استئذان .

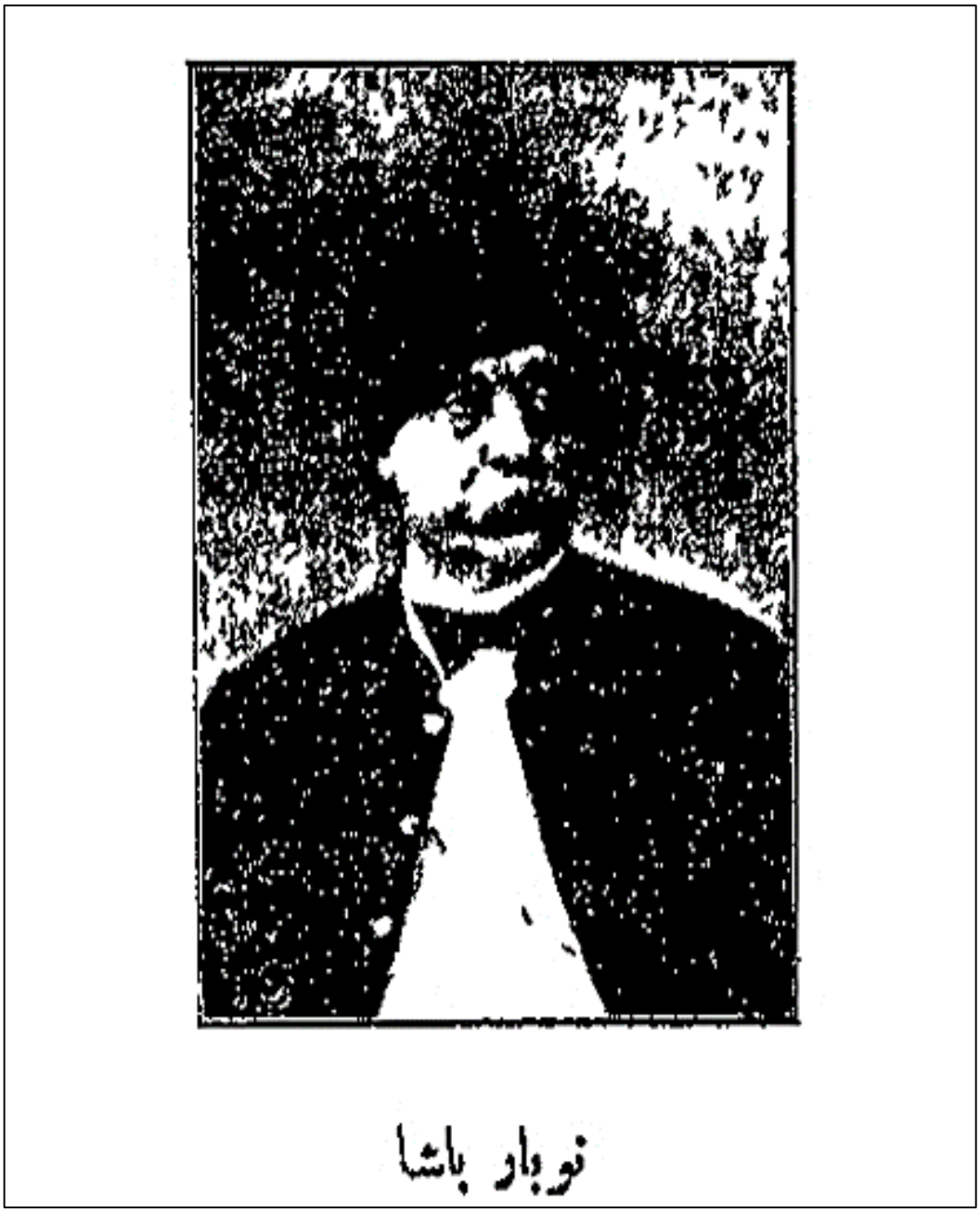
ولأجل إعلان المواد المشروحة أعلاه وتأييدها أصدرنا لكم أمرنا هذا الجليل القدر من ديواننا الهمايونى بمقتضى إرادتنا الملـوكية وصار توشيح أعلاه بخطنا الهمايونى وإعطاؤه لكم متمما ومكملا ومعدلا ومصرحا للخطوط الهمايونية والأوامر الشريفة الصادرة لحد هذا التاريخ سواء كان فى تأسيس وترتيب وراثة الحكومة أو فى تشكيل هيئة الوصاية أو فى إدارة الأوامر الملكية والعسكرية والمالية والمنافع المادية والمواد السائرة بشرط أن تكون الأحكام المدرجه بهذا الفرمان الجديد نافذة وباقية ومرعية الإجراء على ممر الزمان وقائمة مقام أحكام الفرمانات السالفة على ما اقتضته إرادتنا الملوكية فيلزم أن تعملوا قدر لطف عنايتنا الملوكيـــــة وأداء شكرها بصرف جل همكم فى حسن إدارة أمور الخطة المصرية واستكمال أسباب وقاية أمنية الأهالى المنوطة بها استحصال راحتهم على حسب ما جبلتم عليه من الشيم المرغوبة والغيرة والاستقامة

وما اكتسبتموه من الوقوف والمعلومات فى أحوال تلك الحوالى والأقطار وأن تراعوا إجراء الشروط المقررة فى هذا الفرمان الجديد وأداء المائة وخمسين ألف كيسة التى هى ويركو مصر المقطوع سنويا بأوقاتها وزمانها إلى خزينتنا الجليلة الشاهانية على الترتيب والقاعدة المرعية فى ذلك تحريرا فى سنة ١٢٩٠ .

( فيليب جلاد : قاموس الإدارة والقضاء ، المجلد الخامس )

**المصدر**: أحمد مصطفى عبد الرحيم، المصدر السابق، ص245، ص246، ص247، ص248.

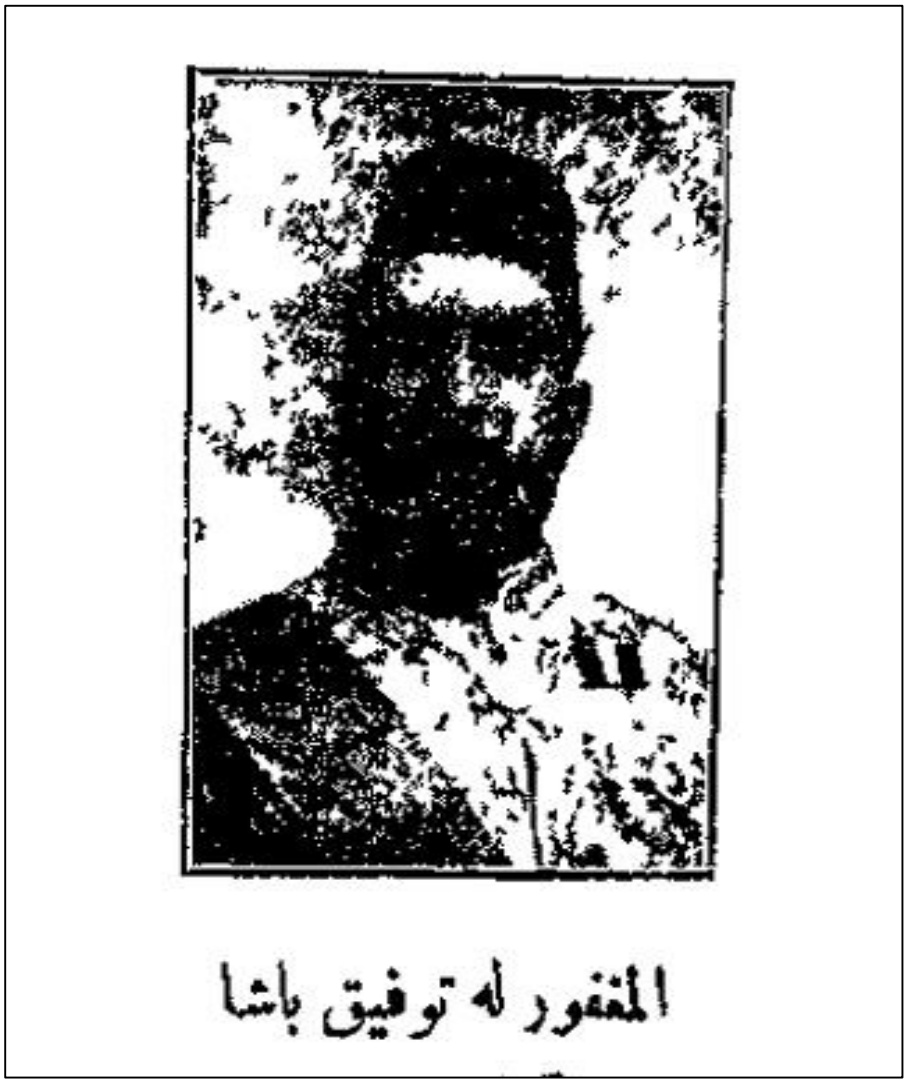
**الملحق 09: "نوباز باشا"**



نوبار باشا

**المرجع**: تيودور رتشتين، تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده، مكتبة الهلال، الفجالة، مصر، 1962، ص142.

**الملحق رقم 10: "خديوي توفيق باشا"،1879م، 1892م**




**المرجع**: تيودور رتشين، المرجع السابق، ص146.

**الملحق رقم 11: الخديوي عباس حلمي الثاني 1892م-1914م**



**مصدر**: مذكرات الخديوي عباس حلمي الثاني الخديوي الأخير، 1892م-1914م، ط1، دار الشروق لنشر، بيروت، 1993، ص350.

# قائمة المصادر
# والمراجع

# قائمة المصادر والمراجع

## المصادر:

1- البارودي محمد الأفندي، تاريخ العائلة الخديوية وتفاصيل الثورة العرابية، مطبعة الهلال، مصر، 1998.

2- الرافعي عبد الرحمان، الزعيم الثائر أحمد العرابي، ط2، دار الشعب، القاهرة، 1968.

3- الرافعي عبد الرحمان، عصر إسماعيل، ج1، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1978.

4- الرافعي عبد الرجمان، مصطفى كامل والحركة الوطنية، ط3، مطبعة السعادة، مصر، 1950.

5- اللورد كرومر، مصر الحديثة ترجمة صبري محمد حسن، مراجعة وتقديم أحمد زكريا شلف، ج1، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014.

6- اللورد كرومر، مصر الحديثة ترجمة صبري محمد حسن، مراجعة وتقديم أحمد زكريا شلف، ج2، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2015.

7- روذستين تيودور، تاريخ مصر قبل الإحتلال وبعده، تر، علي شكري محمد، ط1، مكتبة الهلال، مصر، 1927.

8- مذكرات عباس حلمي الثاني الخديوي مصر الأخير1892-1914، تر، جلال يحي مراجعة إسحاق عبيد، تقديم أحمد عبد الرحيم مصطفى، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1993

9- يانج جورج تاريخ مصر من عصر المماليك إلى عهدإسماعيل، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996.

## المراجع:

1- أمين جلال، قصة الاقتصاد المصري وعلاقته بالعالم من محمد علي إلى حسني مبارك، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2012، ص19، ص20.

2- أزوتونا يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، تر، عدنان محمد سلمان، مراجعة وتقديم محمدود الأنصاري، ط2، مؤسسة فيصل للتمويل، إسطنبول، 1990.

3- أوغلوا إكمال الدين إحسان، الأتراك في مصر وتراثهم الثقافي، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2006.

4- لأرباجي سيف الله، السلطان عبد الحميد الثاني مشاريعه الإصلاحية وإنجازاته الحضارية، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، 2011.

5- الأنصاري ناصر، المجمل التاريخ في النظم السياسية والإدارية، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1993.

6- الإسكندري عمر وسليم حسن، تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012.

7- إلياس أيوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل1863-1879، ج1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012.

8- أيوبي إلياس، محمد علي سيرته وأعمال هو أثاره، ط1، إدارة الهلال، مصر، 1923، ص136.

9- الجمل شوقي عطا الله، سياسة مصر في البحر أحمر في نصف الثاني من قرن التاسع عشر، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة،1973.

10- السروجي محمد محمود، الجيش المصري في القرن19، ط1، دار المعارف القاهرة، 1968.

11- المحامي بك فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981.

12- بدوي جمال، محمد علي وأولاده بناة مصر الحديثة مكتبة الأسرة، القاهرة، 1999.

13- بركات مصطفى، الألقاب والوظائف العثمانية، دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية (من خلال أثار والوثائق والمخطوطات)، 1517-1924، دار الغريب للطباعة والنشر، مصر، 2000.

14- حلمي سهير، أسرة محمد علي، مكتبة الأسرة، مصر، 2012.

15- خانكي عزيز، قنال السويس، نبذة تاريخية ومالية، مطبعة العصرية، مصر.

16- زند عزيز، القول الحقيق في رثاء وتاريخ الخديوي المغفور له باشا توفيق، مطبعة المحروسة، مصر، 1982.

17- رتشين ثيودور، مسألة المصرية(1892-1919م)، ترجمة ونشر عبد الحميد العبادي ومحمد بدران، ط2، مطبعة اللجنة التأليف وترجمة ونشر، القاهرة، 1996.

18- شحاتة عيسى إبراهيم، الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني، الهيئة عامة للقصور والثقافة، القاهرة، 2015.

19- شمس الدين زين العابدين، إدارة الأقاليم في مصر، 1805-1882، ط1، دار الكتاب الجامعي، 1888.

20- صبحي وحيدة، في الأصول المصرية، ط1، دار الكتاب الوثائق القومية، 2011.

21-صبري محمد، تاريخ مصر من محمد علي إلى اليوم، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1969.

22-طقوش محمد سهيل، تاريخ الدولة العثمانية من قيام الدولة الانقلاب على الخلافة، ط3، دار النفائس، 2003.

23-طوسون عمر، الجيش المصري في الحرب الروسية المعروفة بحر القرم، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 1968.

24-عبد الله عودة وياسين خطيب، تاريخ العرب الحديث، الأهلية لنشر، عمان، 1989.

25-عمر عبد العزيز عمر، تاريخ مصر الحديث والمعاصر1517-1922، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2007.

26-غربال محمد شفيق، محمد علي الكبير، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2002.

27-قاسم محمد وحسني حسين، تاريخ القرن التاسع عشر في أروبا منذ عهد الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العظمى، ط6، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1929.

28-لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار الفارابي، بيروت، 2007.

29-محمود مصطفى نادية، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، ج12، ط1، المعهد العالمي للفكر، القاهرة، 1996.

30-مصطفى أحمد عبد الرحيم، علاقات مصر بتركيا في العهد الخديوي إسماعيل1863-1879، دار المعارف الإسكندرية، 1967.

31-موروا محمد، تاريخ مصر الحديث من الحملة الفرنسية إلى الثورة 1952، ط1، مكتبة الإيمان، القاهرة.

32-ياغي إسماعيل أحمد، تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000.

33-يوسف أحمد، ديليسيبس الذي لا نعرفه، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، الجزيرة، القاهرة، 2004.

**الموسوعات ومعاجم:**

1-عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج1، مؤسسة العربية للنشر، بيروت،1994.

2-عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج4، مؤسسة العربية للنشر، بيروت،1994.

**المعاجم:**

1- سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000.

**المجلات:**

2- مجلة نبراس خليل نبراس، العلاقات العثمانية المصرية1863-1879 م، مجلة كلية للبنات، عدد3، العراق، 2015.

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

الشكر وعرفان

الإهداء

قائمة المختصرات

المقدمة ..... 1

مدخل..... 4

المبحث الأول: علاقات مصر مع السلاطين العثمانيين..... 8

أولا: العلاقات السياسية..... 9

ثانيا: العلاقات العسكرية:..... 12

ثالثا: العلاقات الاقتصادية..... 17

المبحث الثاني: علاقات مصر مع الدول الأوروبية..... 21

أولا: العلاقة مع الدولة العثمانية..... 23

ثانيا: العلاقة مع بريطانيا. ..... 27

ثالثا: علاقة مصر مع فرنسا..... 33

المبحث الثالث: الإصلاحات الداخلية ..... 43

أولا: الإصلاحات الادارية..... 44

ثانيا: الإصلاحات القضائية. ..... 47

ثالثا: الإصلاحات الاقتصادية والثقافية..... 50

أ- اقتصاديا:..... 50

ب- إصلاحات الثقافية:..... 54

خاتمة..... 58

الملاحق..... 61

قائمة المصادر والمراجع..... 81

فهرس المحتويات..... 86